Arab Journal of Sciences & Research Publishing (AJSRP) • Vol 10, Issue 1 (2024) • P: 31 -15
https://journals.ajsrp.com/index.php/ajsrp
ISSN: 2518-5780 (Online) • ISSN: 2518-5780 (Print)

The role of the ruling elites in exacerbating ethnic, denominational discrimination and its Impact on the emergence of social movement in the second wave of the Arab Spring in Sudan

Farida Ezzaghari
Faculty of Arts and Humanities Zohr El Mahraz | University of Sidi Mohamed Ben Abdellah | Fez / Morocco

Received: 24/10/2023
Revised: 05/11/2023
Accepted: 07/03/2024
Published: 30/03/2024

* Corresponding author: niha1539mar@gmail.com

Citation: Ezzaghari, F. (2024). The role of the ruling elites in exacerbating ethnic, denominational discrimination and its Impact on the emergence of social movement in the second wave of the Arab Spring in Sudan. *Arab Journal of Sciences & Research Publishing, 10*(1), 15 – 31. https://doi.org/10.26389/AJSRP.F241023

2024 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: This paper examines the programs and behaviours espoused by the ruling elite in Sudan ahead and during the Arab Spring to maintain their power. It does so by furnishing a deep analysis of the part of the ruling elite in dividing Sudan along ethnical and Denominational lines to save their position. The elite have exploited the country's ethnical and insular identity to serve their own interests, frequently at the expenditure of weakening public identity. The paper also addresses the part of the failed state in the spread of suppression and serious violations, as well as political, profitable, artistic, and ethnical demarcation.

The study, using a donation and analysis methodology, examines the strategic use of ethnical and denominational demarcation by the ruling elite to immortalize their power. It also explores how the performing ethnical and denominational conflicts played a major part in Sudan's decline. Sudan, with its qualifications and abundant natural coffers, was supposed to be among the Advanced state, but internal divisions have impeded its progress. In other words, the study shows the significance of strengthening a participated public identity as a medium for achieving reform and prostrating internal divisions in Sudan in order to promote public concinnity.

Keywords: Ruling elite, Ethnic, Denominational, the Arab Spring, Sudan, second wave.

دور النخب الحاكمة في تفاقم التمييز العرقي والطائفي، وتأثيره على اندلاع الحركات الاجتماعية خلال الموجة الثانية من الربيع العربي بالسودان

فريدة الزغاري
كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز | جامعة سيدي محمد بن عبد الله | فاس/ المغرب.

المستخلص: تبحث هذه الورقة في السياسات والسلوكيات التي اعتمدتها النخبة الحاكمة في السودان قبل وأثناء الربيع العربي للحفاظ على سلطتها، وذلك من خلال تقديم تحليل عميق لدور النخب الحاكمة في تقسيم السودان على أسس عرقية وإثنية للحفاظ على مكانتها؛ وذلك من خلال اعتماد النخبة إلى استغلال الهوية العرقية والطائفية للبلاد لخدمة مصالحها الخاصة، غالبًا على حساب إضعاف الهوية الوطنية. كما تعالج الورقة دور الدولة الفاشلة في انتشار القمع والانتهاكات الخطيرة، فضلاً عن التمييز السياسي والاقتصادي والثقافي والعنصري.

كما تبحث الدراسة بالاعتماد منهج العرض والتحليل في الاستخدام الاستراتيجي للانقسامات العرقية والإثنية من قبل النخبة الحاكمة لإدامة سلطتها، وفي كيف لعبت الصراعات العرقية والطائفية الناتجة دورًا مهمًا في تراجع السودان؛ بحيث كان من المفترض أن يكون هذا البلد وفقا لمؤهلاته وموارده الطبيعية الوفيرة، من بين الدول المتقدمة، ولكن الانقسامات الداخلية أعاقت تقدمه. بعبارة أخرى، تظهر الدراسة أهمية تعزيز الهوية الوطنية المشتركة كآلية لتحقيق الإصلاح وتجاوز الانقسامات الداخلية في السودان من أجل تعزيز الوحدة الوطنية.

الكلمة المفتاحية: النخبة الحاكمة، العرقية، الطائفية، الثورة العربية، السودان، الموجة الثانية

مقدمة.

شهد العالم العربي خلال العقد الماضي تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية عميقة، تمظهرت في تصاعد ثورات الربيع العربي خلال عام 2011، حاملةً على عاتقها آمال الشباب في تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وغيرها من التطلعات إلى مستقبل أفضل. وقد أدت هذه التحولات إلى تغييرات جذرية في الخريطة السياسية والاقتصادية والأمنية للمنطقة؛ حيث أدت إلى ظهور أنظمة حكم جديدة (الحكم العسكري بمصر، الحكم الديمقراطي بتونس...). كما ظهرت تغيرات في العلاقات بين الدول العربية، وتشكلت قوى إقليمية جديدة (تركيا، قطر...)، وزادت حدة الصراعات في بعض الدول العربية (سوريا، اليمن، ليبيا...).

تميزت موجة الربيع العربي بسلسلة من الاحتجاجات السلمية واسعة النطاق، طالبت بتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وإسقاط الأنظمة الاستبدادية؛ ففي ظل وجود موارد طبيعية هائلة في المنطقة، كان يعيش جزء كبير من المواطنين في ظروف اقتصادية هشة غير مستقرة، مما أدى إلى تزايد مشاعر الإحباط والاستياء. كما لعبت وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية دورًا مهمًا في التعبير عن هذه المشاعر عبر تعبئة الجماهير لتنظيم الانتفاضات. كما تحولت هذه الاحتجاجات إلى نزاعات مسلحة في بعض الدول؛ بسبب القمع والتفكك الداخلي، مما ألقى بظلال شتوية فتية على مسار الاصلاح الديمقراطي في بعض البلدان العربية.

مثلت الحركات الاجتماعية في جانبها الإيجابي تعبيرا صريحا لتصورات الإرادة الشعبية، التي رأت في النضال من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، فرصة للانعتاق من آفات الفقر والعجر والتبعية. لقد مَنحت الحركات الاجتماعية الفرصة لمختلف فئات المجتمع للتعبير عن تطلعاتها؛ حيث تجاوزت إلى حد ما الانقسامات العرقية والدينية والثقافية التي كانت عائقًا أمام إفصاح الأمم عن نفسها بشكل جماعي لعقود، كما وَفرّت هذه الانتفاضات أرض خِصبة لتوضيح الطموحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للشعوب العربية. كما أزاحت الانتقاضات الشعبية الستار عن زيف الشعارات الديمقراطية لبعض الدول العربية وحكوماتها، ونبّهت المجتمع الدولي إلى المشاكل التي تواجهها الشعوب العربية، وذلك عبر تسليطها الضوء على المظالِم الاجتماعية والقمع السياسي للأنظمة الاستبدادية.

أما في الجانب السلبي؛ فتصاعدت بعض الاحتجاجات إلى أعمال عنف وشغب وفوضى، مما أدى إلى تأجيج الصراع وتفاقمه إلى اشتباكات طويلة الأمد في مجموعة من الدول، وتدهورت حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي فيها، لينتج عنه لاحقًا انهيار جزئي أو كلي لهياكل الدولة (سوريا، العراق، ليبيا، اليمن، السودان). بالإضافة إلى ذلك، خَلقت الحركات الاحتجاجية انقسامات داخلية عميقة في بعض البلدان (البحرين والعراق ولبنان)، مما قاد إلى تفاقم التوترات بين الطوائف، وصعوبات في التوصُّل إلى توافق في الآراء بشأن سبل المضي قدمًا نحو المستقبل السياسي_الاجتماعي أفضل في المنطقة.

ومع ذلك، شكلت انتفاضات الربيع العربي بشكل عام نقطة تحول في تاريخ العالم العربي؛ إذ لفتت انتباه الحكام العرب وحكوماتها وكذلك المجتمع الدولي إلى الحاجة الملحة للإصلاح السياسي والاجتماعي بالمنطقة، وفتحت الطريق أمام رهان التنزيل الفعلي لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة.

كما هو متعارف عليه؛ شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة الممتدة من يناير/ كانون الثاني إلى مارس/ آذار 2011 سلسلة من الانتفاضات الشعبية، والتي عُرفت باسم "الربيع العربي". بدأت الاحتجاجات في تونس، ثم انتشرت بسرعة إلى بلدان أخرى، مثل مصر وليبيا واليمن وسوريا والأردن والكويت. نتج عن الانتفاضات سقوط أربعة أنظمة سياسية استبدادية عمِرت لعقود: نظام الرئيس زين العابدين بن علي في تونس، ونظام الرئيس حسني مبارك في مصر، ونظام الرئيس علي عبد الله صالح في اليمن، ونظام العقيد معمر القذافي في ليبيا. لكن، سرعان ما نجحت الحكومات المضادة للثورة في مجموعة من البلدان الأخرى في قمع هذه الانتفاضات، مما أدى إلى ثبات حال هذه البلدان على عهدها الاستبدادي. ومع ذلك، فإن الشرارات التي أطلقتها انتفاضات الربيع العربي لم تتلاش؛ فمنذ عام 2018 شهدت أربع دول عربية أخرى مظاهرات واسعة النطاق في شوارع السودان والجزائر ولبنان والعراق. طالبت بإصلاح شامل للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ثم أدت الاحتجاجات إلى خَلع الرئيس عمر البشير في السودان، واستقالة رئيس الجزائر عبد العزيز بوتفليقة، ورئيس وزراء العراق عادل عبد المهدي، ثم استقالة رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري.

لعبت السودان دورًا هامًا في صَكّ أحداث الربيع العربي وما زالت؛ نظرًا لموقعها الجغرافي المميز من جهة، ولثرواتها الطبيعية والثقافية من جهة ثانية. بالاستناد على التسلسل الزمني لأحداث الربيع العربي، يُمكننا تقسيمه إلى مرحلتين رئيسيتين، بدأت المرحلة الأولى من الربيع العربي في أواخر ديسمبر 2010 بعد قيام البائع المتجوّل طارق الطيب محمد البوعزيزي بإضرام النار في نفسه، احتجاجًا على مصادرة سلطات تونس لعربته وصفعه من قبل شرطية أمام الملأ. أدى الحدَث كما نعلم جميعًا إلى اندلاع موجة احتجاجات واسعة النطاق في مناطق متعددة من العالم العربي، والتي قادت إلى سقوط أربعة أنظمة سياسية استبدادية كما أسلفنا، وشملت تلك الاحتجاجات حتى السودان، ولكنها سرعان ما وُجهت بالقمع الشديد مما مكن البشير من السيطرة على سدّة الحكم لمدة أطول.

أما المرحلة الثانية من الربيع العربي فبدأت عندما انطلقت الاحتجاجات في السودان في 19 ديسمبر 2018 نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأساسية، بما في ذلك الخبز. وتطورت هذه الاحتجاجات بسرعة لتضم مطالب بإسقاط النظام، وقادت في النهاية إلى سقوط الرئيس عمر البشير بانقلاب عسكري سنة 2019، إلا أن الشعب السوداني خلال هذه المرحلة _على حد تعبير مجموعة من المحللين السياسيين_ على غرار المرحلة السابقة كان أكثر وعيًا وإصرارا على تغيير هيكل النظام بشكل جذري، الأمر الذي يفسر استمرار الاحتجاجات إلى وقتنا الراهن.

في إطار مناقشة تصاعد الاحتجاجات والتحديات الاقتصادية والفساد السياسي في السودان، تبرز مسألة حيوية تعتري هذا البلد، وهي مسألة التمييز العرقي والطائفي التي لعبت دوراً جوهرياً في تصاعد الانقسامات والتوترات بين الجماعات المختلفة في البلاد. هذا الانشقاق أدى إلى تصاعد التوتر الاجتماعي والنزاعات الطائفية في الساحة؛ حيث تعرضت بعض الجماعات للاستبعاد والإهمال على الصعيد السياسي والاجتماعي والثقافي، في حين تمتعت جماعات أخرى بالامتيازات. هذا الواقع زاد من حدة الانقسامات الاجتماعية وفي تفاقم حالة عدم الاستقرار في البلاد، وقوّض الوحدة الوطنية السودانية. الوضع الحالي في السودان يبيّن بوضوح أن التنوع العرقي والطائفي يمكن أن يكون عائقاً يزيد من تفاقم الصراعات، وليس عاملاً محفزًا للتقدم كما هو الوضع عندما يستغل بشكل صحيح كما هو الوضع في الدول المتقدمة، التي تمكنت من جعل التعددية مصدر قوة وإلهام لبناء هوية وطنية وثقافة جماعية متنوعة توحد المجتمع ككل.

مشكلة الدراسة:

يعدّ التمييز العرقي والطائفي من الظواهر الخطيرة التي تهدد استقرار المجتمعات، نظراً للدور الحاسم الذي يلعبه في تفريق أفراد المجتمع بناءً على المؤشرات العرقية_الطائفية_القومية. أظهرت الأحداث المرتبطة بالربيع العربي كيف يمكن لهذه الآفة أن تُحدِث انقسامات تُخلِ بجهود تحقيق الديمقراطية، وتدفع الشعوب نحو صراعات دموية لا مبرر لها. يعزو بعض الأفراد هذا التفاقم إلى استخدام النخب الحاكمة للتنوع العرقي والطائفي كوسيلة للسيطرة، وتفريق الشعوب للحفاظ على سيطرتها وتوجهاتها في مجالات السياسة والقانون والاقتصاد والمجتمع.

من ثم، يمكن أن تلعب النخبة الحاكمة دورًا هاما في تفاقم أو تقليل هذه الظاهرة؛ إذ يمكن أن تساهِم في تعزيز أو تقليل التمييز، وفي تعزيز التسامح والتعايش أو تعميق الانقسامات بين المجموعات المختلفة. من خلال استكشاف وتحليل الأدوار التي تلعبها النخبة الحاكمة والسياسات التي تنهجها، يجب أن تقوم السياسات العربية بمحاولة فهم السبل التي تساهم في تفاقم ظاهرة التمييز العرقي والطائفي، وتعمل على صياغة رؤية شاملة حول كيفية التقليل من هذا التمييز والعمل بدل ذلك على تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية. من هذا المنطلق، يسعى هذا البحث إلى الإجابة عن إشكالية: **هل كان للتدبير السيء من النخبة الحاكمة، للتنوع العرقي والطائفي في السودان تأثيرا على وحدة السودانيين؟ التناحر العرقي والطائفي في السودان وانهيار الدولة أية علاقة؟**

إجابةً عن الإشكاليات المطروحة، سنعتمد على منهج العرض والتحليل؛ بحيث سنتوقف في البداية عند نظرية النخبة ونعمل على ربطها بالواقع السوداني، ونناقش كيف استخدمت النخبة الحاكمة التمييز العرقي والطائفي في السودان لتثبّت سلطتها. ثم سنعمل على تحليل كيف أدت هذه الاختلافات إلى سقوط دولة السودان في صراع مستمر يأبى أن ينتهي.

تهدف هذه الورقة إلى استكشاف سياسات وسلوكيات الطبقة الحاكمة في السودان قبل وأثناء فترة الربيع العربي، من أجل إيضاح دورها في تفاقم التمييز العرقي والطائفي ونشوء الحركات المسلحة. كما سنعمل أيضا على تحليل السبل التي اعتمدتها هذه الطبقة الحاكمة لتجزئة المجتمع السوداني وتعزيز نفوذها السياسي. في النهاية، سنعمل على تقييم الآثار الاجتماعية والسياسية لتصاعد التمييز العرقي والطائفي في السودان، الذي كان من المفترض أن يكون محركًا للتعايش والسلم في البلاد في حال تم التعامل معه إيجابيا باعتباره موروث ثقافي غني.

المبحث الأول- دور النخب الحاكمة في تعزيز التمييز العرقي والطائفي في السودان

المطلب الأول- فكرة الخلاص الجماعي عن طريق الثورة

وهي فكرة يعتنقها الحالمون بعالم أكثر عدلا وسعادة، غالبا ما تجعل من أصحابها مغفلين وتعساء) (الصافي سعيد)

وتفترض نظرية النخبة (The elite theory) أن علاقات القوة في المجتمع تسيطر عليها أقلية صغيرة من الأفراد، يطلق عليهم اسم النخبة، يتمتعون بسلطة اتخاذ القرار في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبحسب هذه النظرية، فإن هذه الأقلية تملك مصالح مشتركة، مما يجعلها تعمل كمجموعة متماسكة للحفاظ عليها عبر بَسط سيطرتها على المجتمع. يؤكد الإيطالي (Vilfred

Pareto)[1] أحد مؤسسي نظرية النخبة على ثبات ظاهرة النخبة في المجتمعات البشرية، بغض النظر على تغير أفرادها؛ ففي كل مجتمع توجد أقلية صغيرة من الناس تتمتع بالسلطة أو بالتأثير الكبير على المجتمع، سواءً في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي (Kolegar, 1967, p. 358). هذا ما يدفع النخبة الحاكمة إلى تبرير سلطتها بالاستناد على حجج أخلاقية أو دينية أو أيديولوجية، بينما تسعى في الواقع من هذا التبرير إلى الحفاظ على سلطاتها وامتيازاتها.

يرتبط هذا التمييز ارتباطا وثيقًا بالانقسام الاجتماعي بين النخبة والعامة؛ حيث تسعى النخبة إلى السيطرة على العامة واستغلالهم. كما عزز الألماني ميشيلز نظرية النخبة بالحديث عما أسماه (بالقانون الحديدي للأوليغارشية[2])، الذي ينص على أن الأحزاب والمنظمات السياسية تتطور حتما إلى الأوليغارشية، حتى في المنظمات الملتزمة بالمثل الديمقراطية؛ مما يعني وفقًا لهذه النظرية أن التصور المثالي للحكم الديمقراطي (حكم الأغلبية بشكل مباشر) الذي تتبناه بعض التيارات السياسية والاشتراكية مستبعد التحقق. بحكم أن الظواهر تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن المجتمعات المنظمة لا يمكن أن تتواجد بدون طبقة مُهيمنة؛ الأمر الذي يبرر ثبات وجود الطبقة الحاكمة رغم تغير أفرادها؛ فهي تتعرض لتجديد جزئي متكرر مما يجعلها ذات فعالية دائمة في التاريخ البشري (BURNHAM, 1943, p. 166).

على الرغم من أن نظرية النخبة الكلاسيكية قد وُصفت بأنها نظرية رجعية؛ إذ تُؤكد على استمرار النخبة في السلطة وعلى ضعف الجماهير (HIRSCHMAN, 1991, pp. 43-80)، إلا أنها شهدت تطورًا بارزًا بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة تبني عدد من علماء السياسة والاجتماع لأفكارها وتوظيفها (بشكل مباشر أو غير مباشر) من أجل دراسة الأنظمة السياسية المعاصرة وتحليل دور النخبة الحاكمة فيها.

قام على سبيل المثال عالم الاجتماع الأمريكي الشهير تشارلز رايت ميلز (C. W. Mills)، في كتابه عن النخبة الحاكمة (The Power Elite). بتقديم تصور فريد لعبَ دورًا مهمًا في تحليل دور النخبة الحاكمة في الولايات الأمريكية؛ وذلك من خلال قوله بترابط مختلف المؤسسات والأفراد والجماعات التي تشكل النخبة القيادية؛ بحيث أرجع تشكل النخبة إلى مؤسسات السلطة: المؤسسات السياسية، المؤسسات العسكرية، والمؤسسات الاقتصادية، التي تعمل على تقوية سلطة الأقلية وتعزيزها (Mills, 2000). لقد وضعت هذه الدراسة الفكرة السائدة بأن مؤسسات الولاية المتحدة الأمريكية تقوم على المساواة وسيادة الشعب موضع تحقيق. كما أشار ميلز إل وجود النخبة السياسية لا يعني بالضرورة وجود مؤامرة منظمة من مجموعة من الأفراد ضد غالبية الشعب، بل نظريته تؤكد بأن طبيعة مؤسسات الدولة هي التي تُنتج لنا هذه الفئة التي يرتبط وجودها بالمواقع التي تحتلها داخل هذه المؤسسات التي تمثل بنية السلطة المترابطة. كما يدعي ميلز أن النخب أيضا مقيدة بالتجانس الاجتماعي وبمصالحها المشتركة مع المؤسسات الأخرى.

وفي الجانب الآخر، تتعارض نظرية التعددية (The Pluralism Theory) مع فكرة أن القوة تتمركز في يد الأقلية، وتجادل بأن السلطة موزعة بشكل متنوع داخل الجسم السياسي. وأن ما يُوهم الناس بوجود أقلية حاكمة هو وجود تحيزات في الأجندات السياسية وكذلك الدور المتقدم للدولة في التوسط لمصالح مجموعة معينة دون غيرها. تفترض التعددية التي يمثل كل من علماء اجتماع السياسي: (Robert A. Dahl)و (D. Truman) وغيرهم أبرز روادها(Kelso, 1977) ، أن توزيع السلطة يتم بين المجموعات المتنوعة والمتنافسة داخل المجتمع، مما يجعل خطوط الصراع متعددة ومتغيرة، لتكون بذلك السلطة عبارة عن عملية مساومة مستمرة بين المجموعات المتنافسة. من هذا المنطلق تشير التعددية إلى وجود تنوع المصالح والتنافس كمسألة ايجابية تحقق التوازن الديمقراطي، من خلال فسح المجال للاختلافات الوظيفية والثقافية للتعبير عن نفسها (GALSTON, 2009).

يتميّز السودان بتنوع عرقي وطائفي كبير؛ بحيث يتكون المجتمع السوداني أكثر من 500 مجموعة عرقية، وتختلف هذه المجموعات في اللغة والدين والعادات والتقاليد، وقد كان لهذا التنوع تأثير عميق على المسار الديمقراطي في السودان. مما يجرنا إلى التساؤل علاقة بالإشكالية الرئيسية عن هل الواقع السياسي في السودان يؤكد فرضية نظرية النخبة أم يناقضها ويُرجّح كفة فرضية نظرية التعددية؟

(1) يمثل الإيطاليين فيلفريدو باريتو (Vilfredo Pareto)، وغيتانو موسكا (Gaetano Mosca)، والألماني روبرت ميشيلز (Robert Michels)، آباء النخبوية الكلاسيكية. يتم تصوير موسكا في سياق المناقشات المتعلقة بالحاجة إلى المزيد من الديمقراطية على أنه محافظ سعى إلى دحض فكرة كون الديمقراطية تُجسد حكم الأغلبية. أما ميشيلز فقد تحول من الاشتراكية إلى الفاشية، وباريتو كان ليبراليًا محافظًا دعم مسيرة موسوليني على روما. ومع ذلك، فإن تأثير هؤلاء المفكرين ظل مهمًا؛ فقد أسسوا منهجية دراسة النخب الحاكمة، ومهدوا لنظريات النخبوية للديمقراطية المعاصرة، ويشير تأثير عملهم الواقعي على التشخيصات النظرية الحالية للديمقراطية إلى أن تحليلاتهم تستحق الاهتمام.

(2) مفهوم ذو أصل يوناني يتكون من كلمة (oligos) وتعني "قليل"، وكلمة (archo) وتعني السلطة أو الحكم، أي أن الأوليجارشية تعني حكم الأقلية أو سلطة الأقلية.

المطلب الثاني- هيمنة النخبة السياسية وتزايد التمييز العرقي والطائفي.

هتف أغلب ثوار الربيع العربي (The Arab spring) خلال الموجة الأولى من ديسمبر 2010، بأن النخبة السياسية المسؤول الأول عن تفشي الفساد (Corruption) والاستبداد (Despotism) في البلدان العربية، وذلك من خلال استغلالها لسلطتها من أجل تحقيق مكاسب شخصية (Personal Gains) على حساب مصلحة الشعب، بواسطة احتكارها للسلطة (Monopoly of Power) ووقوفها دون تحقيق التحول الديمقراطي[3] الحقيقي. إضافة إلى حجبها التواصل مع المواطنين من خلال تجاهل تطلعاتهم وعدم مواكبة مشاكلهم. فضلا، عن غياب المساءلة (Absence of Accountability) وتمتع هذه الطبقة بالحصانة (Immunity) مما أدى إلى تفشي الفقر والجريمة والعيش غير مستقر والتمييز الطبقي.

اختار بعض قادة الدول العربية في بداية الانتفاضات لغة القمع وعدم التجاوب مع مطالب الثوار، الأمر الذي كان يُقرأ في الكثير من الأحيان على أنه ثبات النخبة الحاكمة على مبدأ فرض هيمنتها وترسيخ استبدادها. مما رجّح فرضية النخبة لدى الشعب العربي، وفي هذا الصدد وصف أحد الباحثين أثناء تحليله لأسباب قيام ثورات الربيع العربي قواد هذه الدول بالنخبوية والاستبداد، حيث قال: "تميزت الأنظمة الاستبدادية بالتركيز الشديد للسلطة في أيدي فئة قليلة، وحرمان المواطنين من حقوقهم الأساسية كحرية التعبير والتنظيم، واستخدام العنف لقمع المعارضة وانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان. ومع انهيار العقد الاجتماعي الإقصائي، أصبحت الأنظمة أكثر اعتمادًا على القمع والعنف. أدى تزايد وصول المواطنين إلى المعلومات والوعي، بما في ذلك حالات صارخة لانتهاكات حقوق الإنسان من قبل أجهزة الأمن، إلى غضب واسع النطاق وشعور بالظلم" (Iffat. Idris, 2016)، باتت هذه قناعة راسخة حتى لدى المواطن البسيط مما حفّزهم على الثبات والتمسّك بمطالبهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى أن أتت أكلها في بعض البلدان عبر خلع رؤساء دول عمروا لعقود، مما مهّد الطريق لتأويلات ببناء واقع عربي مشرق خلال الغد القريب.

كما ساهمت الثورة في تعزيز فكرة أن الاحتجاجات هي الحل الوحيد لتحقيق التغيير الجذري، وآلية فعالة لاستيراد الحقوق وإحقاق الديمقراطية. مما تسبب في اندلاع صراعات مدنية واسعة النطاق في مجموعة من الدول نتيجة عدم استيعاب القادة السياسيين لمطالب الثوار خلال الموجة الأولى من الثروات العربية، وتفاقمت هذه الصراعات لتندلع الموجة الثانية من الربيع العربي في عام 2018[4].

يتصدر السودان قائمة البلدان العربية التي نخرها الصراع والفساد والتمزق الهوياتي، لم يهنأ هذا البلد منذ حصوله على الاستقلال سنة 1956؛ بحيث مر بالعديد من المحطات السياسية الهامة والتحولات الجذرية، استهلها باستقلاله عن مصر سنة 1956. ثم شهد بعدها عدة حروب أهلية استمرت على مدى سنوات، منها الحرب الأهلية الأولى[5] التي بدأت في عام 1955 واستمرت حتى 1972[6]، والحرب الأهلية الثانية[7] التي بدأت في عام 1983 واستمرت حتى عام 2005[8]. ليُتوّج هذا التضارب بانقسام البلاد، عبر

(3) قال حافظ غانم في مقالته التي عنونها ب: جذور الربيع العربي (Roots of Arab Spring)، بأن الاستطلاعات أظهرت أن نظام الديمقراطية هو النموذج المفضل لدى الطبقة المتوسطة من الشعوب العربية، وتتمثل السمات الرئيسية عندهم للديمقراطية في قدرة هذا النظام على اختيار قادة البلاد عبر الانتخابات، إضافة إلى تأمين البطالة، كما مثل فرض الضرائب على الأغنياء لدعم الفقراء ثالث أهم سمة في النظام الديمقراطي؛ مما يعني أن المحرك الرئيسي للثروات العربية حسب الباحث، العوامل الاقتصادية ويليها تفشي الفساد (Ghanem, 2016).

(4) أثنى أغلب الباحثين على الموجة الثانية التي كانت أكثر نضجًا وأقل اندفاعا من سابقتها؛ بحيث استفاد الثوار من دروس الموجة الأولى. من خلال استيعابهم بأن الإطاحة برأس النظام السياسي غير كافي لفتح الطريق أمام التحول الديمقراطي. ووعيهم بأن الانتقال للعهد الجديد سيتم عبر الاتفاق على طبيعة النظام الجديد قبل الانطلاق في تنظيم الانتخابات (الأخير فعلٌ بَعدي)، يشترط وجود رغبة حقيقية وصادقة من قبل النخب تحقيق الإصلاحات اجتماعية واقتصادية عميقة، تستجيب لتطلعات المواطن العربي نحو تحقيق الحرية، العدالة، والكرامة الإنسانية.

(5) بدأت الحرب الأهلية الأولى بالسودان سنة 1955، قبل الاستقلال بشهر واحد؛ بدأ الصراع الأول بين الشمال والجنوب نتيجة مجموعة من تراكمات والتهميش التاريخي لمنطقة جنوب السودان على يد بريطانيا ومصر وكذا شمال السودان. هُمشّ شعب جنوب السودان وتُرك دون السماح له المساهمة في صنع القرار السياسي؛ بحيث كانت النخب الشمالية المسلمة المهيمنة هي من تملك الشرعية لذلك. إضافة إلى إقدام الحكومة السودانية على إرسال قوات عسكرية لاقتحام قرى في جنوب السودان وإجبار سكانها على دفع الضرائب، استمرت الحرب لمدة 17 سنة وتوقفت بعد التوصل إلى اتفاقية الوفاق في عام 1972 (Poggo, 2009).

(6) اتفاقية الوفاق أو اتفاقية أديس أبابا تم توقيعها في العاصمة الأثيوبية سنة 1972، بين الحكومة السودانية وحركة التحرير الشعبية السودانية من أجل إشاعة السلام وإنهاء الصراع الدرامي الذي شهدته البلاد لسنوات طوال. بحيث تم الإتفاق على أربع نقاط رئيسة: أولا تم الاتفاق على احترام الأديان جميعا بما في ذلك الأديان الأفريقية التقليدية وعدم إضفاء أي صبغة دينية على الدولة. ثانيا تم الاعتراف بالخصائص الثقافية لأهل الجنوب بما في ذلك حقهم في تطوير ثقافتهم وفنونهم المحلية. ثالثا الاعتراف بحق الجنوب في حكم نفسه حكما ذاتيا دون هيمنة من المركز. بعد عشر سنوات سقط الاتفاق نتيجة خرق جعفر النميري شروط الاتفاق بتقليص صلاحيات الجنوب وفرض الشريعة الإسلامية على كل البلاد (المبادرات والاتفاقيات السابقة، 2004).

انفصال جنوبه عن شماله سنة 2011. غير أن هذه المحطة لم تكن نهاية مسلسل الصراع في السودان؛ بحيث لعبت الجمهورية أدورا هامة في أحداث الربيع العربي خاصة خلال الموجة الثانية منه.

أدى تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلى حضور السودان بقوة خلال الموجة الثانية من الربيع العربي نتيجة اندلاع مجموعة من الاحتجاجات. انطلقت من مدينة "الدمازين"، في 13 كانون الأول/ديسمبر 2018، بسبب ارتفاع أسعار الخبز وعدم توفر النقود في المصاريف الآلية للبنوك، مع النقص في المشتقات البترولية والنقد الأجنبي. مما دفع بطلاب المدارس حي القسم في جنوب "الدمازين"، و"حي سكة حديد" و"حي الربيع "و"غرب الدمازين" للخروج في احتجاجات للتعبير عن استيائهم واعتراضهم عن الوضع المتردي الذي تعيشه البلاد. ثم انضم إليهم عدد من المواطنين في منطقة "سوق الدمازين الكبير"؛ مما جعل السلطات تتعامل بعنف مع المتظاهرين من أجل إيقاف شرارة الاحتجاجات، ما زاد من تصاعد التوتر والصراع بين المتظاهرين والقوات الأمنية (شوك، 2021).

بعد ذلك انتقلت المظاهرات إلى مدينة "عطبرة"[9] في ولاية نهر النيل في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2018، كان تأثيرها أقوى في الشارع من حيث عدد المشاركين، وسرعان ما تحولت إلى مدن ومناطق أخرى، مثل "بربر ودنقلا والفاشر" في الغرب، و"كوستي وستار" في الجنوب، وبعض مناطق في «الخرطوم". مثلت هذه الانتفاضات تحديا كبيرا للحكومة، وأدت إلى اشتداد الاعتصامات والمطالبات بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية (شوك، 2021).

ثم تحولت المطالب الرئيسية للمتظاهرين إلى ازاحة الرئيس عمر البشير من سُدة الحكم، وإجراء إصلاحات سياسية شاملة للنظام الحاكم، مع مكافحة الفساد والعمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية في البلاد. كما كانت المظاهرات سلمية في بدايتها، ولكن مع مرور الوقت، اشتدت المواجهات بين المتظاهرين والقوات الأمنية وتحولت إلى نزاعات مسلحة (شوك، 2021).

في أبريل 2019، وبعد تواصل المظاهرات واشتداد الضغط الشعبي، قام الجيش السوداني بالإطاحة بالرئيس عمر البشير بعد حكم دام لما يناهز 30 سنة. وقد تبع ذلك فترة انتقالية في البلاد، شهدت تفاوضات بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير (قوى المعارضة) لتشكيل حكومة انتقالية. في أغسطس 2019، تم توقيع اتفاق دستوري بين الجانبين ينص على تشكل حكومة مدنية لإدارة البلاد خلال فترة الانتقال (شوك، 2021). بعد أربع سنوات من تأسيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان، ما زال هدف تقاسم السلطة الذي يمثل محور صراع بين الجنرال عبد الفتاح برهان؛ قائد القوات المسلحة السودانية. ومحمد حمدان دقلو؛ قائد قوات الدعم السريع مستمر إلى الآن. وبينما تواجه التمثيلية المدنية والعسكرية هذا التنافس، تبين لنا أن الجنرال بورهان والجنرال حميدتي اتخذا موقفا داعما للمتظاهرين وأطاحا بحكومة الإنقاذ من أجل كسب مكانة[10] أول جهة في مؤسسة الدولة. إلا أن تطور العقلية السياسية للمواطن السوداني يجعلنا نتفاءل في أن تحقيق هذا المطمح صعب المنال؛ بحيث مازال هذا الشعب الباسل إلى اليوم يشدد على ضرورة إجراء انتخابات حكومة مدنية، وما زال يفاوض من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي في البلاد، وذلك نتيجة لوعيهم التام بأن التغيير الحقيقي لن يتم دون ردم هيكل الدولة القديم بشكل كلي (Wini, 2022).

أظهر السودانيون خلال هذه المرحلة تنظيما عاليا، وحافظوا على الواقعية بشأن صعوبة التغيير، وامتازوا أيضا باستمرارهم في الضغط والتنظيم وأبانوا عن قدرتهم على المفاوضة مع السلطات العسكرية. بعد الاطاحة بالبشير أدرك المجلس العسكري الانتقالي

---

(7) استمرت الحرب الأهلية الثانية ما يقرب 22 سنة. وهي حرب اندلعت بين الحكومة المركزية في الخرطوم وجيش تحرير شعب السودان، ثم انتشرت بعدها إلى جبال نوبا ومنطقة النيل الأزرق. لقي ما يناهز مليون شخص مصرعهم في هذا الصراع؛ وذلك نتيجة خرق جعفر النميري كما سبق وقلنا لبنود أديس أبابا، من أجل الاستفادة من حقول النفط المكتشفة حديثا على الحدود بين شمال وجنوب السودان (MOMODU, 2018).

(8) في يناير 2005 تم توقيع اتفاقية السلام الشامل نايفشا (Naivasha Agreement) في مدينة نايفشا بكينيا، ومثلت هذه الاتفاقية محاولة أخيرة لإيجاد حلا دائما وشاملا لنزاع دام نحو عقدين من الزمن بين الشمال والجنوب، نزاع زاد فقط في إضعاف السودان وتشتتها. تتكون الاتفاقية من 25= صفحة، من أجل تسطير نظام شامل لتوزيع السلطة وإيرادات النفط بشكل عادل بين الشمال والجنوب، كما حاولت الاتفاقية أن تراعي حقيقة أن السودان يشتد به النزاع عبر تقاطع العديد من الصراعات بين مختلف الاقطاب، وبشكل خاص في المناطق التي تقع بين الشمال والجنوب (منطقة أبيي، وولاية جنوب كردفان/ جبال نوبا، وولاية النبيل الأزرق) لن ينتهي بتسوية الأوضاع فقط بين الشمال والجنوب. كما تم تضمين شرط الخروج من الاتفاق؛ بحيث تمت المصادقة على أن يتم إجراء استيفاء جديد بعد ست سنوات من الاتفاق (يناير 2011)، يتيح لشعب الجنوب السودان الفرصة للاختيار بين الاستمرار في تقاسم السلطة أو اختيار الاستقلال الكامل عن طريق انفصال عن الشمال. وسيقرر بعدها سكان أبيي في استفتاء منفصل ما إذا كانوا يرغبون في أن يكونوا جزءًا من الشمال أو من الجنوب (Wini, 2022).

(9) تملك عبطرة رمزية تاريخية واجتماعية بالنسبة للسودانيين؛ بحيث كانت مكانًا للتبادل الثقافي والتجاري بين الشمال وجنوب السودان، إضافة إلى كونها مدينة عمالية ثائرة ومعقل للحزب الشيوعي السوداني المعارض للحكومة الإنقاذ.

(10) ففي ظل الأزمات السياسية والطاقية والغذائية التي يعيشها السودان، تتنافس قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية بعنف من أجل السيطرة على المجالات الرابحة المتبقية في الاقتصاد السياسي بالبلاد، مما يزيد من تفاقم الوضع وجر بزمام الدولة إلى الانهيار التام وتتفاقم الحالة السياسية والإنسانية للبلاد بشكل أكبر.

ضرورة التعامل مع القوى المدنية، كما تمكن المحتجون من تنظيم تجمع قوى الحرية والتغيير (تضم تحالفا مع النقابات المهنية والمجموعات الأخرى). في البدء؛ توصل المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير السوداني إلى اتفاق سياسي تاريخي بشأن استعادة الحكم المدني، أُعلن الاتفاق في 17 يوليو بهدف تشكيل مجلس مشترك مدني-عسكري ذو سيادة؛ يحكم لمدة 39 شهرا للفترة الانتقالية قبل الانتخابات، سيترأس ممثل عسكري المجلس للفترة الأولى 21 شهرا ومدني للفترة التالية 18 شهرا. في 21 أغسطس، انتخب أعضاء المجلس السيادي الفريق أول ركن عبد الفتاح برهان (بتشكيل المجلس السيادي حل رسميا المجلس العسكري الانتقالي الذي حكم البلاد منذ عزل الرئيس السوداني عمر البشير في 11 أبريل 2019)، وعُين بعد ذلك عبد الله حمدوك رئيسا للوزراء، بدوره عَين حكومة من الخبراء مقترحين من قوى الحرية والتغيير (Ottaway, 2019). إلا أن الوِفاق لم يدم طويلا فسرعان ما أخل برهان ونائبه ببنود المجلس السيادي ونفذا انقلابا عسكريا مشتركا على حكومة حمدوك في أكتوبر 2021، ومنذ تلك اللحظة تم استئصال حلم الحكومة المدنية؛ حيث تم وضع البلاد تحت إدارة رأسين يتشاركان في قيادة الحكومة؛ إذ كان برهان يتصرف كرئيس للسودان، داخليا وعلى صعيد العلاقات الخارجية، ونفس الشيء كان يفعله "دقلو" (عبود، 2023). استمر الوضع على حاله إلا أن نفذ "حميديتي" انقلابا في أبريل 2023، مما تسبب في انزلاق السودان مجددا في وحل النزاع المستمر يدفع ثمنه الشعب الأعزل.

تؤكد لنا الحالة بالملموس صعوبة اجتماع قوتين متنافستين في نفس المكان، فعلى واحدة منها أن تتراجع أو يستمر التصادم إلى أن يتم تدمير دولة السودان كليًا. كما نلاحظ غياب الروح الوطنية لدى القوتين المتنازعتين وذلك نتيجة انتهاكها لحقوق الإنسان دون أن يرف لها جفن، مما يجعلها تلعب دورا فعالاً في إضعاف التنمية الاقتصادية، وتساهم في عدم الاستقرار السياسي في البلاد. ونملس هنا أيضا عمق دعوة د. عزمي بشارة في بعض لقاءاته إلى ضرورة اقتصار الجيش على دوره الأمني فقط، وأن يبتعد عن السياسة بحكم أن انزياحه عن دوره الأساسي لن ينتج إلا الخراب والفوضى.

اتفق ثوار الربيع العربي سواءً خلال الموجة الأولى أو الثانية على أن النخب السياسية لعبت دورًا رئيسا في تأجيج الصراعات وفي تخلف البلدان، وذلك من خلال تقوية نفسها وتكثيف القمع للمحتجين والنشطاء، في محاولة منها الحفاظ على السلطة والنفوذ. لجأت أغلب الأنظمة العربية إلى استخدام القوة لقمع الاحتجاجات، مما أدى في بعض الحالات إلى اندلاع أعمال العنف وتدهور الأوضاع الأمنية. وخلال هذه الفترة الحرجة عملت النخب الحاكمة على تلميع صورتها في وسائل الإعلام والدعاية الدولية، عبر تصوير الاحتجاجات بأنها تهديد للأمن والاستقرار ومحاولة لتشويه صورة المعارضين والنشطاء الذين يسعون للتغيير[(11)]؛ بحيث لم تتوان بعض الأنظمة على تقديم صورة مزيفة للأوضاع السياسية الداخلية بالبلاد، ونجحت في تشويه الحقائق ونشر الأخبار الزائفة وتشكيك الرأي العام في مصداقية ونزاهة الحركات الثورية. بالإضافة إلى ذلك، سعت النخب المستبدة إلى استخدام الحوار والوعود الزائفة لتهدئة المحتجين والتخفيف من الضغوط عليها، دون أن تتم تلبية مطالب الاحتجاجات بشكل جوهري، كما لم تحدث تغييرات جذرية في السياسات والأنظمة الحاكمة. على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها الحركات الثورية والنخب الحاكمة، فإن الربيع العربي يعد حدثا مهما في تاريخ المنطقة وله تأثيرات عميقة على العديد من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان المعنية. إنه يطرح تحديات جديدة أمام المجتمع الدولي والمجتمعات المحلية، ويضع قادة العالم والنخب الحاكمة أمام مسؤولية كبيرة للتعامل مع هذه التحولات والعمل على تحقيق الاستقرار والتغيير الإيجابي في المنطقة (Herd, 2011).

يمتاز السودان بكونه توليفة من مزيج متعدد الأعراق والأديان؛ فمنذ نيله الاستقلال كافح السودانيون من أجل تكيُّف الحكومات مع التنوع الثقافي لجمهورية السودان، من خلال مناداة بوضع نموذج شامل للحكم؛ فمع وجود أقليات وعدد هائل من القبائل، إضافة لتعدد الأديان، أضحت مسألة بناء حكومة ديمقراطية توافقية تعترف بهذا التنوع وتنميه ضرورة ملحة لدى السودانيين، غير أن تصلّب النخبة السياسية قاد هذا البلد لأزمان ونزاعات عنيفة -سبق وأشرنا لبعضها- مزّقته وقطعته إلى أشلاء مازلنا نرى تَبِعاتها إلى اليوم.

تبنت حكومة السودان منذ الاستقلال رؤية قومية محدودة الانتماء؛ فبدلا من العمل على تنمية هوية وطنية تتقوى عبر دمج هذا الاختلاف والتنوع وتستثمره من أجل السير بالبلاد إلى الأمام. مارس القادة السياسيون وكذا العسكريون سياستهم كقوميين

(11) على الأغلب تستغل النخب الحاكمة الاعلام للتشويش وتمرير المغالطات، ولتبرئة ذمتها مما يحدث من تحولات وتقلبات في المجتمعات العربية. ونستحضر هنا على سبيل المثال لا الحصر قيام رئيس السودان السابق عمر البشير، في إحدى اللقاءات التلفزيونية بتحميل المسؤولية للمواطنين على الفوضى والانقسام الذي تعرفه السودان. مدعيًا أن سياسة الخرطوم تعتمد التواصل والحوار والانفتاح الذي يفقده الثوار على حد تعبيره، مع استحضاره لخطاب المؤامرة ضد المسلمين من أجل دغدغة مشاعر المشاهد (بصراحة، مع الرئيس السوداني عمر البشير، 2015)، و (مراد، 2012).

وعشائريين لكل واحد منهم ميلشياته[12] الخاصة، مما جعل النخبة الحاكمة في السودان تتعامل كما يتعامل زعماء القبائل لا كما يتعامل رؤساء الدول.

وظَّفت النخب الحاكمة التعدد العرقي الطائفي من أجل تعميق أزمة الهوية والمواطنة في السودان بدل تنميتها وتأصيلها؛ فمثلا في مؤتمر المائدة المستديرة حول جنوب السودان الذي عقد بين قادة الشمال والجنوب في عام 1965 قال رئيس وزراء للسودان إسماعيل الأزهري[13]: "نحن فخورون بأصلنا العربي، وبعروبتنا وبأننا مسلمون، جاء العرب إلى هذه القارة كرواد لنشر ثقافة حقيقية وتعزيز مبادئ صحيحة ساهمت في إضاءة حضارة أفريقيا في الوقت الذي كانت فيه أوروبا غارقة في هاوية الظلمة والجهل والتخلف العقائدي والعلمي، إن أسلافنا هم من حملوا الشعلة وقادوا قافلة التحرير والتقدم، فهم من نهضوا بالثقافة اليونانية الفارسية والهندية، وتفاعلت مع كل ما هو نبيل في الثقافة العربية (Idris, 2019)". قدم الأزهري بهذه الكلمة السودان دولة إسلامية حاملة للثقافة العربية المتفوقة على الثقافات الأخرى سواءً الأوروبية أو الأفريقية، كما فعل المثقفون والسياسيون والعسكريون قبله وبعده ولم يترددوا عن نعت الثقافة الأفريقية لجنوب السودان بالدونية والتخلف يجب تطويرها باعتناق الاسلام وتبني الثقافة العربية، في نكران تام للتنوع العرقي والطائفي والمذهبي للسودانيين. حمّل مُواطني جنوب السودان المستعمر المسؤولية الأولى لهذا التمييز، كما اتهموا زعماء الحركة الوطنية في الشمال بفرض نظام حكم وموطن حصري بالعرب والمسلمين عليهم. وتماشيًا مع مبدأ أن الظلم يولّد الصراع، مثل تمييز الشمال عن جنوب السودان النقطة التي أفاضت الكأس ليتشبث مُواطِني الجنوب بمطالب الانفصال حتى ناله سنة 2011. لقد " كان هدف الشماليين عند الاستقلال هو تصحيح التأثير الانقسامي للسياسات الانفصالية لإدارة الاستعمار البريطاني بالهيمنة العربية. اشتدت المقاومة الجنوبية أولا في ظل الدعوة السياسية إلى ترتيب فيدرالي، ثم في الكفاح المسلح من أجل الانفصال" (Deng, 1995, p. 12).

لا شك أن الحكم البريطاني في السودان كان له دور في زرع بذور الانقسامات العرقية والدينية في البلاد. كما لعب التدخل الغربي والإسرائيلي أدوارًا حاسمة في تغذية الصراعات بين السودانين. ومع ذلك، فإن هذا لا يَنفي حقيقة فشل أيديولوجية القومية العربية في توفير الحقوق المدنية للعرقيات المختلفة خاصة في الدول الأفريقية؛ فالتدخل الأجنبي، سواء كان غربيًا أو شرقيًا، يؤدي إلى في الغالب إلى إبادة ثقافية وإلى التمييز وترجيح الكفة التي تخدم مصالحه الخاصة. ولذلك، فإن الحل الأمثل لمشاكل السودان تكمن في تَبْنِئة الحوار بين مختلف المكونات العرقية والدينية في البلاد، وتَبْنِئة الحلول لبناء دولة ديمقراطية تحترم حقوق جميع المواطنين.

تجدر الإشارة إلى أنه لم يقتصر هذا التمييز على الجانب العرقي والمذهبي والطائفي فقط بل شَمِل المجال الاقتصادي والوظيفي أيضا؛ بحيث كان شمال السودان مثلا متقدما بشكل كبير مقارنة بالجنوب، فعلى نفس نهج المستعمر ركزت الحكومات المتعاقبة للسودان جهودها التنموية في الشمال؛ فالنخب الحاكمة نظرت إلى الجنوب نظرة فوقية بحيث " اعتمدت الحكومات، سواء كانت منتخبة جزئيًا أو تديرها الديكتاتوريات العسكرية، على سياسات تُعزز التعريب والأسلمة. تبنى النظام الإسلامي المتطرف، بما في ذلك النظام الذي قاده الدكتور حسن الترابي كزعيم للمعلم الإسلامي الدولي، هذه السياسات. على سبيل المثال؛ فقد قام الجنرال جعفر النميري في السودان بفرض الشريعة الإسلامية كقاعدة قانونية؛ مما أدى إلى تحول المواطنين في السودان، خاصة في جنوب السودان، إلى مواطنين من الدرجة الثانية. يُظهر هذا الاتجاه استخدام الدين والقوة لتحقيق أهداف سياسية" (Chand, 2014)؛ مما أسفر عن تحديات حقوقية ما زال يقاسي الشعب السوداني ويلاتها إلى اليوم. بل وبلغ التمييز بين السودانيين درجة استعلاء النخب الحاكمة، وسخريتها من مطالب الشعب في الاندماج والاعتراف بميزهم العرقي والطائفي، مما كرّس قيم اللامساواة على جميع الأصعدة: اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا واجتماعيًا؛ فكيف استفادت النخب الحاكمة من هذا التفكك والانقسام؟

المطلب الثالث- استثمار الانقسامات الشعبية لتحصين سلطة النخب الحاكمة

سبق وأشرنا إلى أن التنوع والاختلاف يمثل أحد السمات الرئيسية لدولة السودان، وقد استغلت الطبقة الحاكمة هذا التنوع بشكل سلبي لخدمة مصالحها الشخصية مما أثر بشكل سيء على استقرار الدولة وتنميتها وأعاث فيها فسادًا؛ حيث عاش وما زال يعيش الشعب السوداني في صراع وفي أفقر مستويات العيش[14] منذ حصوله على الاستقلال.

(12) غالبًا ما تستفيد الميليشيات من الوضعية المأزومة للبلاد، كما تميل هذه التنظيمات إلى الحكم الشمولي لأنه يمكّنها من تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية (بكر، 2023).

(13) إسماعيل الأزهري (1900-1969) أول رئيس وزراء للسودان بعد نيله الاستقلال، كان من رواد الحركة التحريرية؛ بحيث طالب في البدء بالوحدة مع مصر، وبعدها طالب بالانفصال عنها، ورفع علم استقلال السودان، سجن مرات أيام الاحتلال وبعد الاستقلال (معتصم، 2017).

(14) لولا الفساد وسوء التسيير لكانت هذه البلاد قوة إقليمة وقوة عالمية نظرا لما تملكه من ثورات وخيرات؛ بحيث تمتلك السودان ثروات نفطية رغم تناقصها منذ انفصال الجنوب، إلا أن الإنتاج يصل تقريبا 60 ألف برميل يوميا. وتبلغ احتياطات السودان من الذهب نحو 1550 طنا. وتشكل صادرات الذهب أكثر من 45% من الصادرات الإجمالية بقيمة 1,7 مليار دولار في عام 2021. ويشتغل التعدين حوالي 173 ألف كلم ما يعادل 16% من مساحة السودان، وتشغل شركات التعدين الوطنية 62% من المساحة، مقابل 38% تشغلها شركات امتياز أجنبية يبلغ عددها

بالاعتماد على منطق فرّق تَسد أجّجّت الطبقة الحاكمة بالسودان النزاعات بين المواطنين لتحقق ثلة من المصالح الذاتية وعلى رأسها:

الاستمرار في الحكم؛ وذلك من خلال استغلالها للتوترات العرقية والطائفية للمواطنين، وتشتيت الانتباه عن قضايا الفساد وسوء الإدارة الحكومية. ويعود استمرار حكم البشير الذي ساد ما يناهز30 سنة دون تقديم إنجازات هامة، إلى اعتماده على التحالف مع الأصوليين والعسكريين؛ بحيث قدم نفسه كقائد لِمُوْجة "الإسلام السياسي"، واستغل الأيديولوجية الإسلامية لخلق "ميليشات" موالية له لحماية حُكمه، وبنى آلية سياسية تتألف من رجال الأعمال والسياسيين يحتكرون السلطة وجمعوا ثروات ضخمة.

ويتجلى ذلك في تصويره لاحتجاجات الموجة الثانية من الربيع العربي المطالِبة بإزاحته، بأنها مؤامرة من قبل العلمانيين الذين يحظون بدعم أجنبي من أجل تدمير المسلمين، واستخدم آيات من القرآن الكريم كمحاولة لاستمالة القلوب المؤمنة من أجل حفظ مكانته (HENDAWI, 03). وهي نفس المنهجية التي يحاول بها (حميديتي) قائد قوات الدعم السريع استخدامها للسيطرة على تشكيلة الحكومة الانتقالية، ونستحضر في هذا الصدد تدوينته على تويتر التي اتهم فيها الجنرال عبد الفتاح برهان قائد القوات المسلحة بأنه إسلامي متشدد يقوم بقصف الأبرياء باستخدام طائرات ¼ MiGs. فعلى ما يبدو أن البشير ترك ورثته في الحكم، مما يعني أن تنقية السودان من الفساد الذي عاث فيه يحتاج لسنوات طوال.

تفريق المعارضة؛ قامت حكومة الوِفاق بتشجيع التناحر السياسي والانقسامات بين المعارضة السودانية، وذلك عبر التلاعب بالانتماءات العرقية والطائفية والمذهبية، وهذا المنهج أدى إلى تشتيت جهود المعارضة وضعف قوة التحالفات السياسية المناهضة للنظام. وزاد عمر البشير من إضعاف قدرة المعارضة من خلال تفتيتها واستقطابها[(15)]؛ إذ اختارت الحكومة أشخاصا معينين وقدمت لهم تحفيزات في الحكومة وللوصول إلى الموارد. واستخدمت منطق فرّق تسد من خلال اللعب ببطاقة الإثنية والإقليمية من أجل بث الريبة والصراع بين المجموعات المختلفة، عبر تصوير الإثنيات المختلفة أنها تهدد المصالح العرقية للعرقيات المختلفة عنها وتشويه صورتها (الفتاح، 2011). وذلك لتتمكن حكومة الخرطوم من بَسط سلطتها عبر تحكّمها في القرارات السياسية في غياب تام للرقابة والمعارضة، وحجبها لإمكانية التمثيل الديمقراطي المتمثل في التعددية السياسية وتنوع الآراء الذي يحفظ للمواطنين حقوقهم.

الاستثمار السياسي؛ عمِل عمر البشير على استغلال التفاوت العرقي والطائفي في المنطقة، بهدف جذب دعم من الأقليات العرقية والطائفية للحفاظ على سلطته؛ فمثلا تم تصوير احتجاجات دارفور عام 2003 الرافضة للحكومة الإسلامية العسكرية الحاكمة منذ سنة 1989، وطالبت بإطاحتها. على أنها حركات انفصالية عرقية في المنطقة متمردة محرّكها العنصرية؛ وذلك من أجل تأجيج الصراع وكسب التعاطف من الجماعات الأخرى بالمنطقة من أجل دعمه من خلال عرقلة الحركات الاحتجاجية المناهضة لحكومته بدارفور. بهذا الخطة استطاع البشير أن يجنّد مليشيات عربية، أطلق عليها اسم (الجنجويد) لفك الاعتصامات بالتعاون مع القوات المسلحة للخرطوم. أسفر ذلك عن مقتل ما يناهز 400,000 مواطن، وانزاح نحو ثلاثة ملايين شخص إلى المناطق الداخلية، وأكثر من 200,000 لاجئ من دارفور في تشاد المجاورة[(16)]. ومع ذلك استمر الصراع، فقرر البشير تشكيل هيئة قوات الدعم السريع (RSF) كوحدة مسلحة للقضاء على المتمردين وقمع أي تحركات ضد النظام القائم من أجل تعزيز سيطرته والحفاظ على سلطته بالمنطقة (Tubiana, 2023).

تهميش المناطق الحدودية: أهملت النخب الحاكمة في الخرطوم المناطق الحدودية في البلاد، وشمل ذلك مناطق مثل دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق وأجزاء من شرق السودان، التي لم يحظ مواطنها بتمثيل كافي في النظم المتعاقبة سواء العسكرية أو المدنية، يسارية أو إسلامية؛ لكي تتمكن الطبقة الحاكمة من استنزاف الثروات بما في ذلك الموارد المعدنية والزراعية دون توفر الخدمات التنموية بالمناطق. وعَمِر الحكم الشمولي القمعي التعسفي للبشير أيضا بسبب حشد حلفائه السابقين لعرقلة الانتقال إلى الحكم المدني الذي لا يتماشى ومصالحهم المشتركة.

تعزيز الهيمنة الاقتصادية: قامت النخب الحاكمة بتوجيه الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية إلى المناطق الشمالية والمركزية، على حساب المناطق الحدودية، وهذا التوجه أدى إلى تراجع التنمية في المناطق المهمشة وتفاقم الفقر والبطالة. إضافة إلى استيلاء

---

36 شركة امتياز أجنبية، من 18 دولة، وفق تقرير الشركة السودانية للموارد المعدنية. كما تمتع السودان بحوالي 200 مليون فدان صالحة للزراعة والمستغل منها لا يتجاوز 40 مليون فدان، بالإضافة إلى ثروة حيوانية هائلة، ولكنها غير مستغلة بكامل طاقتها (شبح تقسيم ثروات السودان: صراع السلطة والمال، 2023).

(15) قام البشير على سبيل المثال سنة 1999 بتنحية حليفه في الانقلاب من قبل الجبهة الاسلامية حسن الترابي، وجعل ممثلين من المعارضة جزءا من نظامه في العقود التي تلت.

(16) نتيجة لهذه الأحداث الدموية أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مذكرة باعتقال عمر البشير ومليشيات الجنجويد وقادة الجبهة المقاومة، في 4 مارس/آذار 2009، بناءً على الاتهامات التي وجهتها المحكمة الجنائية ضده لارتكابهم جرائم إبادة جماعية، جرائم الحرب، جرائم ضد الإنسانية في إقليم دارفور بالسودان (Darfur, Sudan Situation in Darfur, Sudan, 2005).

مسؤولين في الدولة على أراضي فلاحية وممتلكات المواطنين من خلال تبنيهم أدوار دينية تبرر حقهم في موارد وثروات البلاد. وذلك عن طريق استخدام الشريعة الاسلامية كذريعة للسيطرة على المسلمين، وجعلهم مستعدين لممارسة القمع من خلال تبرير القتل الجماعي والجهاد المسلح تجاه زملائهم من المزارعين بحجة الدفاع عن الإيمان ونشره، أو للظفر بالجنة إذا وقعوا شهداء. إضافة إلى تبرير الاستيلاء على الماشية والموارد الأخرى، مما يجعلهم مستعدين لسَلب موارد الأقلية واستغلالها بحجة أنهم لا يستحقونها. واعتمدت نخب الخرطوم أيضا على التوسع جنوبا للزراعة كآلية للاغتناء عندما بدأ التدهور البيئي في الشمال من خلال استغلال ثروات الجنوب (Zain, 2006).

استغل البشير وحاشيته النزاعات الموجودة في المناطق التي تحتوي على ثورات النفط والمعادن والموارد الطبيعية للاستيلاء عليها، وسخرها لمصالحه الشخصية. مما عزز قدرتهم في السيطرة على التجارة في تلك المناطق وتوليد أرباح كبيرة والاستفادة من الاستغلال الاقتصادي للمناطق، وبلغ درجة النهب توجيه مبادرات العون الإنساني القادم إلى شعوب هذه المناطق إلى جيوبهم الخاصة لتعظيم نفوذهم.

تقويض الديمقراطية: استغلت النخب الحاكمة التفكك العرقي والطائفي لتقويض العملية الديمقراطية في السودان؛ من خلال التلاعب في العمليات الانتخابية والتصويت، ومن أجل إضفاء تغييرات دستورية لتعزيز سلطتها والبقاء في الحكم بشكل دائم[17]. مما فتح الباب على مصراعيه لانتشار الفساد، ولغياب الشفافية والمساءلة، ولتفاقم الاستبداد والهيمنة الشخصية لثروات البلاد. مما ترتب عنه أيضا ضعف السيادة الخارجية للبلاد والسماح للتدخلات الخارجية التي زادت في مجملها في الاضطرابات السياسية والاجتماعية بالبلاد.

التحكم في الاعلام والدعاية: استخدم البشير وحكومته وسائل الإعلام والدعاية لتحريض العنف والتوترات العربية الطائفية، وللترويج للمؤامرة والأكاذيب حول المعارضة والمجتمعات الأخرى. قام المركز بتضييق الرؤية، وتشويه الحقائق، عبر نشر أخبار مضللة وتحريضية لتشويه صورة المعارضين والجيش وتجييش الدعم لسياستها؛ ونذكر على سبيل المثال: صحيفة "الانتباهة" السودانية المعادية للجنوب السوداني، التي كانت تمثّل بُوق حكومة الخرطوم وتحرض المواطنين ضد أشقائهم في الجنوب. ومازالت تتبع نفس الأسلوب إلى اليوم، بحيث نشرت على سبيل المثال مقالا في يونيو2023 تصف الثورة بمؤامرة أجنبية قادتها أمريكا من أجل إلحاق الضرر بالسودان، كما أشار المقال إلى تضخيم الإعلام للأحدث في دارفور وغير من الادعاءات المشككة في نزاهة الثورة (حامد، 2023). مما يعني أن أنصار نظام البشير مازالوا يقومون بردود فعل مضادة لإرادة الشعب في تحقيق التغيير وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد، وهذا يجعل الانتقال إلى الديمقراطية بالسودان أمر صعب المنال في وقتنا الراهن ويحتاج إلى نفس طويل من قبل الجماهير ليعم السلام.

المبحث الثاني- تداعيات التمييز العرقي والطائفي على الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني بالسودان

تمهيد:

(العدو لا يريد شيئا سوى الاستهزاء بنا؛ يمكننا ارتداء قمصان عليها صورة المطرقة والمنجل وصورة غيفارا)

يمكننا أيضا أن نحمل علما ضخما أو أن نحاكي الأبطال والزعماء القدماء لكن ما الفائدة إذا كان الشعب لا يفهمها ولا يصدقها))

بابلو أغليسياس

تشير عبارة "ضعف الوحدة الوطنية" بشكل عام إلى دولة[18] تفتقر إلى التماسك السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي الضروري للحكم بفعالية، ولإمكانية توفير رفاهية المواطنين. وقد ناقش باحثين من مختلف المشارب الفكرية[19] مسألة الهوية الوطنية

(17) انصبت التعديلات الدستورية في السودان منذ سنة 2005 على توسيع صلاحيات البشير والعسكر؛ ذلك من خلال عمله على تمديد فترات ولاياته ما سمح له بالبقاء حتى تمت إزاحته. إذا بعد التعديلات تم توسيع سلطات جهاز الأمن وجعلها قوة نظامية موازية للجيش والشرطة، وأتاحت له التعديلات أيضا الاشراف على تعيين رئيس الوزراء؛ وذلك تحت ذريعة أن انتخاب الولاة سيؤدي إلى تفشي الفكر القبلي والنزاعات العرقية والعنصرية. وطرحت هذه التعديلات جدلا واسعا في أوساط السودانيين والمعارضة بحكم أنها لم تتضمن التعديلات المرتقبة، وجاءت عكس ملف مطلب توسيع الحريات الذي رفعته المعارضة، وتم تقليص مهام الأمن وحصره في الرقابة. لينظَر إلى هذه التعديلات على أنها تشويهات للدستور عمقت من صلاحيات البشير وولاته لا غير (Suleiman, 2014).

(18) يُقصد بمفهوم الدولة حسب تعريف عالم اجتماع ماكس فيبر ذلك الجهاز الذي يمتلك نظاما إداريا وقانويا يخضع للتغيير من خلال التشريع، ويحتوي على نشاط مؤسسي منظم للموظفين والإداريين مع إلزام جميع المواطنين باتباع هذه الاجراءات. حق ممارسة العنف يكون فيها مشروعا بقدر ما تسمح به هي؛ بمعنى أن الدولة هي الوحيدة التي تملك حق ممارسة والسماح بممارسة العنف في مجال تحكمها، وتمنع جميع المنظمات

نظرًا لحساسيتها وأهميتها في تقوية بنية الدولة. تتجلى غالبا ملامح هشاشة الوحدة الوطنية في ضعف الأنظمة الإدارية في تقويض سيادة القانون، وفي عدم استقلال القضاء، الانقلابات، الحروب الأهلية، وأشكال مماثلة من العنف.

المطلب الأول- تمزق الوحدة الوطنية وأفول نجم الدولة المكافِحة في السودان

شكل الإرث الاستعماري بأفريقيا لمؤسسات الدولة الضعيفة، والتقسيمات الحدودية العشوائية دون اعتبار للحدود العرقية واللغوية والثقافية الموجودة مسبقا، سببا مركزيًا في قيام دول غير متجانسة ذات تماسك وطني ضعيف. كما عانت دول هذه البقعة الجغرافية من غياب قيادات وطنية حقيقية؛ مما قاد إلى صعود أنظمة استبدادية تقوم على الفساد والمحسوبية السياسية، وعرقلة جهود بناء الدولة الوطنية إن وُجدت (الجهود). زيادة على ذلك نجد أنه رغم حصول هذه البلدان على الاستقلال لم تسلم من سلبيات التأثير الخارجي؛ بحيث أصبح هذا الموقع الجغرافي ساحة معركة للمنافسات الجيوسياسية؛ تتمثل في دعم القوى الكبرى لمختلف الفصائل مما ساهم في تفاقم الصراعات الإقليمية. أدت هذه التدخلات، التي غالبا كانت مدفوعة بالمصلحة الذاتية، إلى تعميق عدم الاستقرار الوطني وضعف مؤسسات الدولة. كما مثل الاعتماد الاقتصادي المستمر لأفريقيا على القوى الاستعمارية السابقة، وعلى المؤسسات المالية الدولية عامل أساسي في تقييد قدرة الدول المستقلة على تشكيل أجندتها الإنمائية بشكل مستقل، مما أضعف[20] من سيادتها إقليميا ودوليا.

كما شكل التخلف الاقتصادي، والفقر، والتوزيع غير متكافئ للموارد قضية حساسة ومهمة في العديد من البلدان الأفريقية، وذلك بسبب ضعف الأداء الاقتصادي والاعتماد على السلع الأولية مما حد من قدرة الدول على تقديم الخدمات الأساسية وتنفيذ القوانين بشكل فعال. غالبا ما تتمثل علامات التخلف في محدودية الموارد سواءً المالية أو البشرية اللازمة لمواجهة التحديات المجتمعية المعقدة بشكل مناسب، ومما زاد من تعميق الفجوة وأعاق التنمية وفاقم ضعف الدولة تجاهل حكام هذه الدول الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية، والتوجه نحو دعم الأسلحة والذخائر والتجهيزات العسكرية.

ساهم كل ما ذكرناه أنفا في تأجيج الصراعات الداخلية المطولة والحروب الأهلية، وحركات التمرد وبروز الميليشيات؛ مما أدى إلى تآكل الدول المكافحة بأفريقيا وتعطيل هيكلها، ومثل العنف المستمر بطل الأحداث؛ إذ جعل من الصعب إرساء سيادة القانون والحفاظ على مؤسسات الدولة.

تفاقمت قضية ضعف الوحدة الوطنية في السودان مع استمرار النزاع نظرًا لما ترتب عن ذلك من انقسامات تاريخية في شتى المجالات؛ فالصراع الذي دام لعقود طويلة، والذي أدى إلى انفصال جنوب السودان، ترك وراءه آثارًا عميقة على المجتمع السوداني. فقد أدى إلى تفاقم الانقسامات التاريخية بين مختلف المكونات الإثنية والثقافية في البلاد، كما قاد إلى شعور بالظلم والاستبعاد لدى العديد من المناطق المهمشة، مما نتج المزيد من الانقسامات. سواءً فيما يتعلق بالاختلافات الإثنية والثقافية، أو بالاختلافات الاقتصادية. وجعلت هذه الانقسامات التاريخية من الصعب تحقيق الوحدة الوطنية في السودان؛ فحتى لو تم التوصل إلى اتفاق السلام، فإن التحدي الأكبر هو بناء الثقة والتعاون بين مختلف المكونات الإثنية والثقافية في البلاد.

سواء خارجية أو داخلية على التطاول على هذا الحق، فهي وحدها التي تحتكر العنف. خاصة وأن قانون القوة يتناقض مع فرضية وجود قوتين في نفس الإقليم، ففي حالة نشب نزاع داخلي ولم تستطيع الدولة السيطرة عليه وفرض قوتها ستفقد سيادتها ويأفل نجمها (Weber, 1947).

(19) ناقش عالم السياسة أندرسون بينيديكت (ANSDERSIN BENEDICT) في كتابه تخيلات الأمة (Imagined Communities)، مفهوم الوحدة الوطنية وبرهن كيف أن المجتمعات متعددة الهوية تحتاج إلى الخيال الجمعي لتؤسس هذه الوحدة. كما تناول مايكل براون (Brown Michael) في كتابه العصبية والوحدة الوطنية (Nationalism and ethnic conflict)، مفهوم العصبية والوحدة الوطنية وأثرها على المجتمعات المتنوعة؛ بحيث ركز الكتاب على توترات والصراعات الناجمة عن العصبية والهوية القومية في مجموعة من المجتمعات التي تتمتع بتنوع هوياتي ثقافي ديني (البوسنة، الهرسك، الصومال...) من أجل تسليط الضوء على أهمية فهم العصبية والوحدة الوطنية وتأثيراتها على السلم الاجتماعي والسياسي.

(20) تناولت سوزان وودوارد (Susan L. Woodward)، باحثة العلوم السياسية، في كتابها: أيديولوجية الدولة الفاشلة: لماذا يفشل التدخل (The ideology of failed State: why Intervention Fails). فكرة أن مفهوم الدولة الفاشلة ليست مجرد وصف بسيط بل هي أيديولوجية تم تمريرها من أجل تمكين المنظمات وبعثات السلام للأمم المتحدة ووفد البنك الدولي وكذا الممارسين في مجالات التنمية، من التدخل في شؤون الدول المكافحة من أجل بناء دول مسؤولة عالميا. وأثارت البروفيسورة في هذا الصدد مسألة أن هذه المنظمات تعمل على تقوية نفسها من خلال هذه المبادرات، وبأنها تقتصر على استشارة خبراء أجانب وتتجاهل استدعاء خبراء محليين مما أحال دون أن تكون لهذه الاستشارات مردودية إيجابية في بناء الدولة. وأكدت الباحثة بأن الممارسات التي نهجتها الدول المتدخلة (الأجنبية) ساهمت بشكل سلبي وأضعفت من حظوظ تشكل دول قوية في المستعمرات السابقة، وبأنها قادت إلى اضعاف الدول المكافحة التي كانت ستتخطى ضعفها لو تُركت وحدها (Woodward, 2017).

بعدما تمكنت مليشيات (الجنجويد) من إضعاف مؤسسات الدولة وتشكيل قاعدتها السلطوية، حاول الجيش استغلال هذه القوة مما ترتب عنه الأزمة الحالية بالسودان وتركت الآمال في الانتقال إلى الحكم المدني حلم صعب التحقق. ابتلى السودان بالحكم العسكري في معظم محطاته؛ فمنذ أن أصبح دولة مستقلة في عام 1956، كلما لاحت في الأفق إمكانية إقامة دولة مدنية قاطعه انقلاب عسكري. بدءًا من الاستقلال كانت هناك ست انقلابات ناجحة وخمس انقلابات فاشلة في السودان كان الحكام الوطنيون يفتقرون لرؤية وطنية، وكانت الأحزاب السياسية ضعيفة وغير قادرة على توحيد البلاد، مما جعل منها هدفًا مُغريًا للجيش (Woldermariam, 2023).

بناءً على هذا المنطلق، ارتفع لواء البشير وحكم السودان بقبضة من حديد لمدة ثلاثين عاما بالتعاون مع الحسن الترابي للإطاحة بحكومة الصادق المهدي المنتخبة ديمقراطيا في عام 1989. تغيرت بعدها ملامح السودان؛ حيث طبعها التعصب الإثني والعرقي وانخفض مستوى العيش والتعليم والصحة، وصارت ساحة للمعارك تفتقد لشروط دولة القوانين والمؤسسات. وأصبحت منطقة دارفور في غرب السودان، على سبيل المثال، بؤرة للعنف في البلاد منذ بداية القرن.

أثرت أحداث دارفور في صعود محمد حمدان دقلو (حميدتي) إلى صدارة المشهد السياسي في السودان؛ فقد برز دوره في حرب دارفور، حيث قاد قوات الدعم السريع، التي اتهمت بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وجرائم حرب ضد المدنيين. وقد لعب حميدتي دورًا رياديا في الهيكلة السياسية والعسكرية للسودان بعد انقلاب أبريل 2023، مما زاد من التوترات القبلية والاضطرابات السياسية في المنطقة.

لعل غياب الدولة الوطنية يعود إلى خوف النظام من العرق المسيس؛ فالنظام الحاكم بالسودان ضرب عصفورين بحجر عندما ركز على تعزيز قيم القومية العربية على حساب العناصر الأخرى وإدماجها، غالبا ما تكون عقلية الادماج هذه غير مرغوبة لدى الفئات ذات الأفق المحدودة، الذين يقلقهم عدم استقرار حكومتهم دون يلقوا بالاً لأهمية الاستقرار الاجتماعي والفردي (Jackson, 1982). أظهرت الحكومات المدنية والعسكرية تباينا في مشروعيتهما؛ إذ حظيت الأولى بالشرعية الشعبية نسبيًا مع ضعف أجهزة السلطة الفعّالة. بينما حظيت الثانية بجهاز سلطة مَهيب لكنه فاقد للشرعية الشعبية. الأمر الذي قاد بالسلطة السياسية في السودان إلى أن تكون شخصية (تعمل على تحقيق الأهداف الشخصية لمن يمارسونها)، بدل أن تكون سلطة مؤسسات. يقول غريتز (Geertz) في هذا الصدد: "إن حكام أفريقيا وآسيا ما بعد الاستقلال مستبدون ويجب أن يكونوا هم والحكومات التي يسيطرون عليها، مثل الأوتوقراطيين[21]، وليس كمقدمة لليبرالية (Jackson, 1982, p. 07).

إن بناء الهوية الوطنية للسودان يشترط الاستناد على أسس إنسانية شاملة تدعم التواصل وتقبل الاختلاف بغرض الاستقرار والتعايش السلمي بين مختلف المكونات الثقافية والعرقية والدينية، وذلك من خلال بناء وحدة المجتمع وتحقيق التضامن والمساواة بين أفراده. ليفتح الباب أمام إمكانية تجاوز الانقسامات والتفاوتات الاجتماعية والثقافية؛ عن طريق ترسيخ روح العمل المشترك من أجل تحقيق وحدة الوطن؛ فتقوية الوحدة الوطنية يعزز روح الانتماء الثقافي والفخر بالتراث والتاريخ الوطني لدى السودانيين. ولكي يتحقق هذا البناء الهوياتي لابد من التسليم بأن الأمر يتطلب فعل تَشَارُكي تتحمل فيه الحكومة والشعب وباقي أجهزة الدولة المسؤولية على حد سواء.

المطلب الثاني- امتحان الحركات الاجتماعية في السودان خلال الربيع العربي

تصنّف الدولة التي تُعرّض مواطنها للخطر وتعيش في حالة حرب وعشوائية مستمرة بأنها دولة فاشلة (Failed States)، ويعرّف مايكل إغناتيف(Michael Ignatieff) فشل الدول بفقدانها القدرة على احتكار العنف (Ignatieff, 2002). أما زارتمان (Zartman) فيُرجع فكرة فشل الدولة على غرار نظرية هوبز للعقد الاجتماعي إلى غياب الأداء الوظيفي الأساسي لها، بالإضافة إلى انهيار هيكل السلطة (السلطة الشرعية) والقانون والنظام السياسي(Zartman, 1995) . بصفة عامة تصنف الدولة الفاشلة في العديد من الأبعاد من قبيل: غياب الأمن والتنمية الاقتصاد والتمثيل السياسي وتوزيع الثروات والدخل وما إلى ذلك من مؤشرات التنمية والديمقراطية.

تشير الأدبيات المتعلقة بالدولة الفاشلة إلى وجود مؤشرات معينة تساعد في تحديد هذه الدول؛ حيث تتجلى غالبا في انتشار التوتر المستمر والتضارب والنزاع، في معظم أشكال الدول الفاشلة، تتنازع القوات الحكومية مع الثورات المسلحة أو الحركات الاجتماعية التي تقودها الإرادة الشعبية أو النزاعات القبلية. كما تتمظهر من خلال العنف المستمر الموجه ضد الحكومة أو النظام القائم، مع وجود مطالب سياسية واجتماعية وجغرافية قوية تبرره.

(21) يشير مفهوم "الأوتوقراطيين" إلى جمع لكلمة "أوتوقراطي"؛ وهي كلمة يونانية تعني "الحاكم الفرد". وبناءً على ذلك، فإن معنى "لأوتوقراطيين" هو "الحكام الفردون" أو "الديكتاتورون".

تعاني الدولة الفاشلة من انهيار الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، بالإضافة إلى تدني مستويات المعيشة وتفاقم الفقر والبطالة، وقمع الحريات الفردية والسياسية؛ مما يقود إلى زيادة التوتر والاضطرابات الداخلية وتصاعد الاحتجاجات.

انطلقت احتجاجات الربيع العربي بشكل عفوي دون أن ترتكز على أيديولوجية أو تستند على أحزاب؛ بحيث كانت مطالب تغيير النظام والعدالة الاجتماعية ذات جاذبية شاملة مما جعل المواطنين من مختلف الفئات في المجتمع يجتمعون في تظاهرات كان من الصعب تفريقها. لا يخفى علينا أن رياح الربيع العربي في بداية سنة 2011 استند إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، وإذا أردنا أن نكون أكثر دقة فسنقسمها إلى عاملين رئيسين: يتمثل الأول؛ في الفاعل الهيكلي الطويل الأمد الذي أدى إلى تراكم الغضب والاحباط لدى الشعوب العربية. ويتركز الفاعل الثاني؛ في العوامل القريبة والفورية التي حوّلت الاحتجاجات المحلية إلى حركات وطنية بلغت درجة المطالبة بإسقاط النظام في بعض البلدان.

يتمظهر العامل الأول في السودان على سبيل المثال، في التمييز العرقي والطائفي الذي أثر على التوازن الاجتماعي والسياسي بشكل سلبي في البلاد؛ وذلك من خلال مساهمته في تصاعد الصراعات والتوترات بين الفئات المختلفة (دارفور، أبيي، جنوب كردفان، النيل الأزرق، كسلا)، ومثلت هذه المسألة ورقة رابحة للنظام عمل على استخدامها لإنقاذ حكومته من الهلاك. كما ساهم تطور النمو الديمغرافي في السودان في تفاقم الوضع الاجتماعي والاقتصادي؛ من خلال زيادة البطالة بسبب توسع عدد الخريجين الجدد من المدارس والجامعات وتقليص فرص التوظيف. بالإضافة إلى انتشار الاستبداد والفساد في الخرطوم والتمييز والقمع مما جعل الناس يفقدون الثقة في مؤسسات الدولة بشكل كلي، ويشعرون بالإحباط من المستقبل.

أما العامل الثاني فيتجلى في الانتشار السريع للمعلومة؛ ففي يناير 2011، ردا على الأحداث في تونس ومصر واستجابة لهتافات هذه الشعوب بالكرامة الحرية والعدالة الاجتماعية. اندلعت مظاهرات في الخرطوم نجح البشير في قمعها واحتوائها بسرعة. ثم عادت في يوليو 2012، حركات طلابية مهمة دعت إلى التمرد؛ وأثرت هذه المظاهرات بشكل فعال في عدد من المدن المركزية والجامعية. استجاب لها البشير أيضا بإجراءات أمنية وبالقمع أسقطت ما يزيد عن1000 معتقل. ثم انطلقت من 23 إلى 30 سبتمبر 2013، حركة احتجاجية أكثر قوة شملت مختلف الفئات الاجتماعية، طلاب، عمال، شباب...، انظموا بشكل جماعي إلى الشوارع، مطالبين برفع الحيف والظلم على الشعب. وهنا أيضا كان النظام متصلّبا فاعتمد لغة القمع وقام بحجب الانترنيت وإغلاق المؤسسات التعليمية، وأعاد تجنيد أعضاء ميليشيات حزب الأمة وقوات الشرطة التابعة لجهاز الأمن، ولوحظ أن القمع كان شديدا في مناطق الهامش مقارنة بالمركز.

قرر الشعب السوداني التصعيد من خلال مواصلة درب النضال والاحتجاج دون تعريض المتظاهرين للخطر نتج عن ذلك مقاطعة المواطنين للحملات الانتخابية الرئاسية، مما اضطر البشير إلى تمديد فترة التصويت من أجل بلوغ 50 في مئة من نسبة المشاركة. في نوفمبر وديسمبر 2016، نظم نشطاء إضرابات عامة كبيرة ودعوا إلى العصيان المدني الذي كان ناجحا نسبيا، كان العصيان المدني لثلاثة أيام في نوفمبر (27-28-29) عبارة عن حركات احتجاجية شديدة في المستشفيات، وإضرابات من قبل الصيادلة بسبب نقص المرافق الطبية وارتفاع أسعار الأدوية.

على عكس تونس ومصر وليبيا التي نجحت في الإطاحة بأنظمتها الحكومية، وحققت نجاحات مبهرة أثبتت زيف حقيقة استحالة زعزعة سلطة الحكام التي تسيطر على الشعب بقبضة من حديد، عرفت الحركات الاحتجاجية بالسودان خلال الموجة الأولى حالة من الركود والخذلان الناتج عن التمزق الهوياتي والاستخدام المفرط للقوة من طرف البشير، كما ساهم استقلال الجنوب على الحجب عن مطالب السودانيين (شمال السودان).

شاءت السودان المكافِحة خلال الموجة الثانية من الربيع العربي أن يكون لها دورا رياديا في كتابة أحداث هذه الفترة؛ ففي سنة 2018، بدأت الحركات الاحتجاجية -كما سبق وذكرنا- في السودان كرد فعل على ارتفاع أسعار الخبز، وتصاعدت تدريجيًا إلى مطالب سياسية بتغيير النظام. على الرغم من أن الرئيس السوداني عمر البشير وعد بإجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية لتهدئة حركة الاحتجاج، إلا أن المحتجين استمروا في تنظيم التحركات المطالبة بتنحيته. ثم تدخل الجيش لإطاحته في أبريل 2019 بعد حكم استمر لمدة 30 عامًا.

كما خرج الثوار خلال الموجة الثانية من الربيع العربي في الجزائر أيضًا، وذلك في فبراير 2019 إلى الساحات العامة كتعبير عن اعتراضهم على قرار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي أعلن فيه ترشيحه لولاية رئاسية خامسة، والتي فيما بعد انسحب منها واقترح تأجيل الانتخابات لتحقيق إصلاحات سياسية. رغم ذلك، لم تلبِ الخطوات التي اتخذها الرئيس تطلعات المحتجين؛ حيث استمرت حركة الاحتجاج في التأكيد على ضرورة رحيله، وانتهت أخيرًا بتنحيه في إبريل 2019، إنهاءً لحكم استمر لمدة تقارب عشرين عامًا. في أكتوبر 2019، اندلعت مظاهرات في العراق ولبنان، حيث خرج المحتجون لتحدي نظم الحكم الطائفية الفاسدة في بلديهما. ورغم تعقيد صراعهما، حيث يفتقر النظام السياسي فيهما إلى مركز واضح للسلطة على عكس الوضع في الجزائر والسودان، إلا أن رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري ونظيره العراقي عادل عبد المهدي اضطروا لتقديم استقالاتهما استجابة لمطالب المحتجين.

انتشرت احتجاجات واسعة في الدول الأربعة، مع إحياء ذكريات لانتفاضات الربيع العربي التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2011. يظهر أن هذه الموجة الجديدة من الاحتجاجات تشترك في العديد من السمات مع تلك الانتفاضات السابقة. على الرغم من التشابه الواضح بين الموجة الثانية من الاحتجاجات وأحداث عام 2011، إلا أن الشعب قد أظهر تحسنًا في تجاوز الأخطاء التي وقعت خلال الموجة السابقة.

يتجلى ذلك في مجموعة من المؤشرات:

أولاً، في بداية الموجة الثانية من الاحتجاجات، كانت هذه الحركة واسعة النطاق في الدول الأربعة المعنية، حيث انتشرت في مختلف المدن ولم تقتصر على منطقة جغرافية واحدة. حتى في لبنان والعراق، اللذين يتميزان بتقسيمهما الجغرافي وفقًا للخطوط الطائفية، خرج عشرات الآلاف من المحتجين لتشكيل سلسلة بشرية امتدت من مدينة طرابلس في الشمال إلى مدينة صور في الجنوب، مرورًا بكافة أنحاء البلاد، تجسيدًا لوحدتهم في مواجهة النظام الطائفي. في العراق، تمركز الثوار في العاصمة بغداد والمحافظات الجنوبية، بينما انضم المحتجون من المحافظات السنية إلى الاحتجاجات في ساحة التحرير في بغداد

ثانيًا، تمكن الثوار من الاستمرار في نشاطاتهم على مدى فترة طويلة. في السودان، استمرت الاحتجاجات لمدة خمسة أشهر حتى تمت إقالة الرئيس البشير من قبل الجيش، واستمرت لفترة إضافية تبلغ أربعة أشهر حتى تم التوصل إلى اتفاق لتقاسم السلطة خلال الفترة الانتقالية بين الجماعات الثورية والجيش في أغسطس 2019. في الجزائر أيضا، استمرت حركة الاحتجاج حوالي شهرين قبل أن استقالة بوتفليقة، واستمرت بعد ذلك حتى أزمة كوفيد-19. في كل من العراق ولبنان، أوقفت جائحة كوفيد-19 حركات الاحتجاج لبضعة أشهر، ولكن استؤنفت بعدها كما قام المحتجون بإعادة التجمع في عدة مناسبات للتعبير عن مطالبهم واستيائهم من الحكومات الحاكمة.

ثالثًا، تميزت هذه الموجة من الاحتجاجات بالطابع السياسي الواضح؛ حيث اتسمت بتبني المطالب السياسية نفسها التي تم رفعها في عام 2011، ويتجلى ذلك بوضوح من خلال الشعارات المستخدمة مثل: "حكومة الجوع... تِسقُط بسّ، حكومة العسكر... تِسقُط بسّ، حكومة الجهة... تِسقُط بسّ". " في السودان و "لا للعهدة الخامسة" في الجزائر و "كلكن يعني كلكن" في لبنان، بالإضافة إلى شعارات أخرى مستمدة من انتفاضات عام 2011، بما في ذلك الشهير "الشعب يريد إسقاط النظام".

وأخيرًا، تأثرت الحركات الأربعة ببعضها البعض، كما كان الحال في ربيع سنة 2011؛ فالانتصار الهام الذي حققته حركة الاحتجاج في الجزائر بدفع بوتفليقة لعدم الترشح لولاية خامسة أعطى المزيد من القوة لحركة الاحتجاج في السودان، التي كانت تظهر فيها بعض علامات التعب. وقد استوحت حركات الاحتجاج في العراق ولبنان استراتيجياتها وتكتيكاتها بشكل وثيق من بعضها البعض، نظرًا لمواجهتهما نفس نوع النظام الطائفي. على سبيل المثال، قام المحتجون في بيروت وبغداد بإرسال إشارة الدعم لبعضهما البعض. كما يجدر الذكر؛ أن الموجة الجديدة من الاحتجاجات قد لاقت متابعة واسعة من قِبل الشباب الناشط سياسيًا في بلدان أخرى في المنطقة أيضًا، مما ألهم مناقشات حول المشاركة السياسية للشباب.

المطلب الثالث- السمات التي تتميز بها الموجة الثانية من الاحتجاجات

على الرغم من السمات الأربع التي تشترك فيها الموجة الثانية من الاحتجاجات مع الموجة الأولى، إلا أن الموجة الأخيرة تتميز بأربع سمات رئيسية عن المرحلة السابقة من الاحتجاجات.

أولاً، عكست دعمًا اجتماعيًا أعمق للحرية والعدالة. على عكس الحال في انتفاضات عام 2011؛ حيث كان المحتجون متحفزون بالنموذج التونسي لانتقال سياسي سلس وسلمي، فإن هذه الموجة من الاحتجاجات اندلعت على الرغم من النتائج الكارثية للربيع العربي في ليبيا وسوريا واليمن. في حين اعتقد الكثيرون أن نداء التغيير في المنطقة قد مات، أثبت المحتجون السودانيون والجزائريون واللبنانيون والعراقيون أن الناس لا يزالون على استعداد للمخاطرة بحياتهم من أجل رؤية التغيير السياسي.

ثانياً، أظهرت هذه الموجة بوضوح أن الاحتجاجات لا تستهدف ببساطة الحكومات الحاكمة، بل تتسم بالسعي الجاد نحو تغيير القواعد السياسية المتعلقة بمسار اللعبة السياسية. يتباين هذا السياق تمامًا عن الفترة الزمنية للانتفاضات في عام 2011، حيث شهدنا تحرك المحتجين خارج الميادين بمجرد استقالة رؤساء بلدانهم أو عزلهم من مناصبهم، كما حدث في مصر بعد تنحي مبارك. وبدلاً من الاكتفاء بالاحتجاجات على الأفراد الذين يتسلطون على الحكم، استمر المحتجون السودانيون في التظاهر حتى بعد رحيل الرئيس السابق عمر البشير، حيث استمروا في الضغط من أجل التوصل إلى اتفاق بين المعارضة والمجلس العسكري الانتقالي بشأن إدارة الفترة الانتقالية، وحتى اللحظة الراهنة يواصلون التعبير عن مطالبهم. فيما يتعلق بالجزائر والعراق ولبنان، استمرت الاحتجاجات رغم استقالة رؤساء الحكومة في الجزائر ولبنان، ورئيس الوزراء في العراق. تظهر هذه الموجة بوضوح بأنها تتسم بتركيز أقل على الأفراد وأكثر على الأنظمة التي يمثلونها، مما يشير إلى انتقال في طموح الثوار نحو تحقيق تغيير هيكلي أعمق وأكثر تأثيرًا.

ثالثًا، تظهر هذه الموجة من الاحتجاجات بشكل واضح أن مجال مطالبها لا يقتصر على الحقوق السياسية، بل يمتد إلى اتخاذ إجراءات اصلاحية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي بطابع عميق. يتبنى المحتجون دعوات لتنفيذ إصلاحات جوهرية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، تتجاوز بذلك مجرد تغيير القوانين والأنظمة السياسية في إطار المؤسسات الحكومية. وفي الواقع، اعتُبرت الانتخابات المستعجلة خدعة من قبل العديد من المحتجين، الذين رأوا فيها محاولة لوقف ديناميات حركتهم الشعبية. على سبيل المثال، في السودان، تم تأجيل إجراء الانتخابات بموجب اتفاق بين القوى الثورية والمجلس العسكري إلى نهاية فترة انتقالية تمتد لثلاث سنوات. وفي الجزائر أيضًا، يستمر المحتجون في التظاهر في كل جمعة للتعبير عن رفضهم لقرار السلطات عقد انتخابات رئاسية في ديسمبر 2019. ووفقًا للتوجهات الحالية، يُعَد الوضع الاقتصادي والفساد التحدي الرئيسي بالنسبة للجماهير في الجزائر، والسودان، ولبنان، والعراق. ومن جهة أخرى، يعَد تحقيق الديمقراطية التحدي الأساسي؛ مما يظهر أن تجربة الربيع العربي أثرت في الاستيعاب بوعي الجماهير بأن التدابير الديمقراطية تشكل وسيلة فعّالة لتحقيق التنمية والإصلاح في جميع المجالات.

رابعاً، على عكس الموجة الأولى من الانتفاضات التي اضطر بعض المحتجين فيها إلى اللجوء إلى العنف، كما هو الحال في سوريا وليبيا، فإن هذه الموجة حتى الآن كانت في الغالب سلمية، ولكن شهدت بعض التوترات في الآونة الأخيرة، مثل إغلاق الطرق وقطع الطرق السريعة وإحراق المباني الحكومية والمؤسسات العامة وإطلاق النار على قوات الأمن. ومع ذلك، أصروا المحتجون إلى حد كبير على التمسك بالنهج السلمي في استراتيجياتهم. في السودان، رد المحتجون على المذبحة التي وقعت خارج قيادة القوات المسلحة في 3 يونيو 2019 بتنظيم مظاهرة جماهيرية في 30 يونيو، مما وضع ضغطًا على الجيش لاستئناف المحادثات مع القوى الثورية. في العراق أيضاً، رد المحتجون على اغتيالات النشطاء السياسيين بالدعوة لمزيد من الضغط الشعبي على الحكومة حتى تتم محاكمة المجرمين. تعلمت حركات الاحتجاج المستمرة من قرار الجماعات الثورية في سوريا بحمل السلاح، وكان هناك اتفاق على أن اللجوء إلى الاستراتيجيات العنيفة سيمنح الأنظمة الاستبدادية فرصة لتحفيز الحروب الأهلية، كما فعل النظام السوري.

لابد على القوى الخارجية اليوم أن تدرك أن دعم الأنظمة الاستبدادية لن يحل مشكلة الهجمات العنيفة والهجرة غير المشروعة، بل سيؤدي إلى تفاقمها؛ فالأزمات الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى القمع السياسي، تخلق بيئات خصبة لتجنيد الجماعات الإرهابية واللجوء إلى الهجرة غير الشرعية. تقدم الموجة الثانية من الاحتجاجات فرصة أخرى لأمريكا وللاتحاد الأوروبي وللقوى الدولية الأخرى، لإعادة النظر في سياساتها تجاه المنطقة العربية؛ فكما يمكن لهذه القوى أن تلعب دورًا محوريًا في دعم الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاستثمار وفي الاستقرار على المدى الطويل، يمكن كذلك أن تكون سببًا في فعّالا في استمرار الصراع والمجازر في حق الإنسانية.

الخاتمة.

يمثل وعي النخبة الحاكمة بتوفير الاستقرار أهمية بالغة في نشر قيم السلم والسلام وتعزيز الوحدة الوطنية وغيرها من المفاهيم الوطنية، كما يعد عاملاً رئيسيا في تعزيز الأمن والاستقرار الوطني والدولي. وذلك من خلال قدرتها بالتأثير الإيجابي أو السلبي على المجتمع وعلى باقي هياكل الدولة؛ كونها بمثابة الرأس إذا فسُد أو مرِض سيؤثر لا محاله على باقي أعضاء الجسد.

إن اقتناع النخبة الحاكمة بأهمية تشكيل رؤية مشتركة لمستقبل سلمي زاهر بعيد عن المصالح الشخصية، ستُلهم باقي أفراد المجتمع لاتباع قيم مشابهة، وتعمل على خلق ثقافة السلام، وتعزيز قيم التماسك الاجتماعي من قبيل: المصالحة مع التنوع الثقافي بالمجتمع والتعايش معه، ما يؤثر إيجابيًا على الحد من الانقسامات والتوترات داخل المجتمع الواحد.

إن صلاح النخبة الحاكمة يوحي بنشر قيم الديمقراطية القائمة على العدل والمساواة، وهذه المسألة لا تتحقق إذا لم تقم إرادة سياسية حقيقة، تُترجم خطابها الشفوي والنظري إلى واقع إمبريقي. تشكُّل قيم الديمقراطية بالمجتمعات فِعلٌ بَعدِي وليس قَبلِي، يترتب عن الإرادة السياسية الصادقة في تحقيقه.

ينمُّ تحريض بعض النخب الحاكمة للنزاعات العرقية والطائفية (نموذج الرئيس المخلوع البشير)، عن اهتراء حاد في المنظومة الأخلاقية لدى هذه الفئة وسيادة الأخلاق المكيافيلية، من خلال تجاهلها عن وعي لحساسية هذا العامل واستخدامه من أجل إشاعة العنف والانقسامات الداخلية بغاية تحقيق أهداف شخصية محدودة الأفق. وقد أضحى تحلي النخبة الحاكمة بالصحة النفسية والعقلية والخلقية ضرورة أساسية كي تتمكن من تفعيل قيم السلام والتسامح والاندماج الاجتماعي.

وجب العلم أنه، كلما كانت خطابات النخبة الحاكمة متوافقة مع الفعل إلا وازدادت ثقة المواطن في مؤسسات الدولة، ما يجعل من الشعب فاعلاً حيويا يؤدي دوره في تعزيز الاستقرار السياسي الاقتصادي الاجتماعي على المدى الطويل.

والملاحظ في حالة السودان وفي بعض الدول العربية خصوصًا، أن الطُّغْمة الحاكمة في هذه الدول لم تستطع أن تطوّر من آليات الحكم وسياساته من طغمة محتكِرة للسلطة والثروة إلى مؤسسات الحكم، مثلما هو الشأن في الدول الديمقراطية؛ فالحكم في الدول الديمقراطية مؤسسة قائمة الذات، يمكن أن يتعاقب على رئاستها الأفراد دون أن ينفردوا بالسلطة.

توصيات الدراسة ومقترحاتها

بناء على ما توصلت إليه الورقة توصي الباحثة وتقترح ما يلي:

1. ضرورة وعي النخبة الحاكمة بأهمية إنزال التمثيل السياسي الحقيقي لجميع الطوائف العرقية والمذهبية بالعالم العربي.
2. ضرورة مكافحة التمييز واللامساواة عبر تشريع قوانين تنص على تكافؤ الفرص والحقوق لجميع أطياف المجتمع، وتنفيذه على أرض الواقع.
3. حتمية التصالح مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في حق الأقليات والأطياف المختلفة للمجتمع من أجل بناء فعل وطني هوياتي يؤدي إلى تلاحم الجميع دولة وشعبًا.
4. ضرورة القضاء على استعمال الشطط في السلطة، وفصل السلط وكذا فصل الاقتصاد عن السياسة.
5. تعميم تعزيز الروح الوطنية عبر البرامج التربوية والتوعوية وكذا ادماجها في النظام التربوي.
6. عدم المساومة على الوحدة الوطنية من أجل تحقيق مصالح ذاتية.
7. عدم اعتبار أفراد الشعب على أنهم قاصرين على فهم ما يدور حولهم.

قائمة المراجع.

أولاً- المراجع بالعربية:

1- أحمد إبراهيم أبو شوك. (2021). الثورة السودانية مقاربة توثيقية- تحليلية لدوافعها ومراحلها وتحدياتها. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

2- أسامة أبو بكر. (06 06، 2023). الميليشيات المسلحة ومعضلة التحوّل المدني الديمقراطي في السودان. تم الاسترداد من مبادرة الإصلاح العربي: https://www.arab-reform.net/ar/publication/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%84%D 9%8A%D8%B4% D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%B9%D8%B6%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%91% D9%84-/%D8%A7%D9%84

3- أسعد عبود. (16 04، 2023). السودان... انقلاب داخل انقلاب. تم الاسترداد من قناة العربية: https://www.alarabiya.net/politics/2023/04/16/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8

4- المبادرات والاتفاقيات السابقة. (03 10، 2004). تم الاسترداد من قناة الجزيرة: https://www.aljazeera.net/2004/10/03/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%82%D8%A9

5- بصراحة، مع الرئيس السوداني عمر البشير. (03 12، 2015). تم الاسترداد من سكاي نيوز عربية: https://www.youtube.com/watch?v=poXt78nOqws

6- تاج السر محمد حامد. (30 يونيو ، 2023). واشنطن وبعض دول الجوار يحاربان السودان... تريد معرفة السبب إقرأ؟ تم الاسترداد من قناة الانتباهة: https://www.sudanindependent.com/news/politics/2023/06/30/%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9%86-%D9%88%D8%A8%D8%B9%D8%B6-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7

7- د. سوزان حلمي والطاهر معتصم. (06 12، 2017). الزعيم إسماعيل الأزهري. تم الاسترداد من الجزيرة الوثائقية: https://doc.aljazeera.net/videos/2017/12/6/%D8%A7%D9%84%D8%B2%D8%B9%D9%8A%D9%85-%D8%A5%D8%B3%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%87%D8%B1%D9%8A

8- شبح تقسيم ثروات السودان: صراع السلطة والمال. (04 05، 2023). تم الاسترداد من العربي الجديد: https://www.alaraby.co.uk/economy/%D8%B4%D8%A8%D8%AD-%D8%AA%D9%82%D8%B3%D9%8A%D9%85-%D8%AB%D8%B1%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%8

9- مراد، م .(25 05 ,2012) .لقاء خاص| عمر البشير.. تطورات الوضع في السودان Récupéré sur .يوتيوب: https://www.youtube.com/watch?v=bMS3zOhXXUc

10- منى عبد الفتاح. (25 01، 2011). المعارضة السودانية وتطلعات ملء الفراغ. تم الاسترداد من قناة الجزيرة: https://www.aljazeera.net/opinions/2011/1/25/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%84%D8%A1

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

1- Iffat. Idris. (2016). *Analysis of the Arab Spring.* U.K.: GSDRC.

2- BURNHAM, J. (1943). *THE MACHIAVELLIANS DEFENDERS OF FREEDOM.* NEW YORk: THE JOHN DAY COMPANY, INC.

3- Chand, D. d. (2014). *South Sudan Claims for Right of Self-Determination,.* Retrieved from the Center for Africana Studies at the University of Pennsylvania: https://www.africa.upenn.edu/Articles_Gen/de_chand.html

4- Claudia, M. (n.d.). *Elite Theory.* Rome, Italy: Roma tre university.

5- Dahl, R. A. (1978, Jan). Pluralism Revisited. *Comparative Politics*.

6- (2005). *Darfur, Sudan Situation in Darfur, Sudan.* https://www.icc-cpi.int/darfur: International Criminal Court.

7- Deng, F. M. (1995). *War of Visions Conflict of identities in the sudan.* Washington: the Brookings Institution.

8- GALSTON, W. A. (2009). THE IDEA OF POLITICAL PLURALISM. *Nomos*, 120.

9- Ghanem, H. (2016). *The Arab Spring five years later volume one: Toward greater inclusiveness.* Brookings Institution Press.

10- HENDAWI, H. (03, Jan. 2019). *Sudan under al-Bashir: Long history of turmoil, conglicts*. Retrieved from The Associated Press: https://apnews.com/article/8c637e57658243aca3ee36318a6b5e20

11- Herd, G. P. (2011). The Arab spring: challenges, obstacles and dilemmas. *Connections 10*, 103.

12- HIRSCHMAN, A. O. (1991). *The Rhetoric of Reaction Perversity, Futility, Jeopardy.* London, England: The Belknap Press of Harvard University Press Cambridge.

13- Idris, A. (2019). Historicizing race, ethnicity, and the crisis of citizenship in Sudan and South Sudan. *The Middle East Journal* , 600.

14- Ignatieff, M. (2002). Intervention and state failure. *Dissent.*

15- Jackson, R. H. (1982). Why Africa's weak states persist: The empirical and the juridical in statehood. *World politics*, 6. Retrieved from World politics.

16- Kelso, W. (1977). Public Pluralism A New Defense of an Old Doctrine. *Social Science*, 16.

17- Kolegar, F. (1967, Jul.). The Elite and the Ruling Class: Pareto and Mosca Re-Examined. *The Review of Politics, 29*, p. 358.

18- Mills, C. W. (2000). *The Power Elite.* Oxford University Press.

19- MOMODU, S. (2018, 12 23). *SECOND SUDANESE CIVIL WAR (1983-2005), BLACKPAST*. Retrieved from BlackPast: https://www.blackpast.org/global-african-history/events-global-african-history/second-sudanese-civil-war-1983-2005/

20- Ottaway, M. (2019, 11 08). *Protests in the Arab World: The Second Wave*. Retrieved from Arab Center Washington DC: https://arabcenterdc.org/resource/protests-in-the-arab-world-the-second-wave/

21- Poggo, S. (2009). *The First Sudanese Civil War: Africans, Arabs, and Israelis in the Southern Sudan, 1955-1972.* American: Palgrave Macmillan.

22- Suleiman, M. A. (2014 , January 18). *Constitution amendments in Sudan nothing but distortion*. Retrieved from SUDAN TRAIBUNE: https://sudantribune.com/article52355/

23- Tubiana, J. (2023, Jun 30). *Darfur: Between two wars twenty years of conflict in Sudan from Darfur to Khartoum and back*. Retrieved from Aljazeera: https://www.aljazeera.com/features/longform/2023/6/30/between-two-wars-20-years-of-conflict-in-sudans-darfur

24- Weber, M. (1947). The Theory of Social and Economic Organization. In T. b. Parsons. New York: Oxford University Press.

25- Wini, O. (2022, january 21). *openDemocracy*. Retrieved from openDemocracy: https://www.opendemocracy.net/en/north-africa-west-asia/sudans-revolution-enters-its-second-phase-disrupting-the-state/

26- Woldermariam, Y. (2023, may 5). *the Sudan crisis has been simmering for a long time*. Retrieved from Firoz Lalji Institute for Africa: https://blogs.lse.ac.uk/africaatlse/2023/05/05/the-sudan-crisis-has-been-simmering-for-a-long-time/

27- Woodward, S. L. (2017). *The ideology of failed states.* England: Cambridge University Press.

28- Zain, M. E. (2006). Ruling Elite, Frontier-Caste Ideology and Resource Conflicts in the Sudan. *Journal of Peacebuilding & Development* , 41-43.

29- Zartman, I. W. (1995). *Collapsed states: the disintegration and restoration of legitimate authority.* United States: Lynne Rienner Publishers.